جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

في

التخطيط والتنمية المستدامة

14

تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر
تحليل وتقييم ايجابياته وتحدياته ومخاطره

أ.د./ محرم صالح الحداد
الأستاذ بمركز الأساليب التخطيطية
معهد التخطيط القومي

أ. ظريف توفيق جيد
باحث ومحلل اقتصادي
مؤسسة راعي مصر للتنمية

INP الإصدار رقم 14 - فبراير

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الإيداع: 9907/2022

ISBN: 978-977-6641-90-7

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (14)

تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر
تحليل وتقييم ايجابياته وتحدياته ومخاطره

تأليف أ.د./ محرم صالح الحداد
أ/ ظريف توفيق جيد

الطبعة الأولى: معهد التخطيط القومي
2022
تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران -
مدينة نصر - جمهورية مصر العربية
- ص ب 11765
0222621151 – 0222634747
Salah Salem intersection with Al
Egypt Tayran St, Nasr City, Cairo,
www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ
معهد التخطيط القومي

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الملخص

أدت التطورات التقنية الرقمية فائقة التطور إلى بروز معاملات شكلت ملامح نموذج اقتصادي جديد مغاير لقواعد اللعبة في النظم الاقتصادية المعروفة سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية، والتي انتشرت في أغلب دول العالم ومن بينها مصر، فيما يعرف بالاقتصاد التشاركي. والذي يقوم على فكرة تشاركية الموارد والأصول المملوكة ملكية خاصة، والمستخدمة من أصحابها بأقل من طاقتها الممكنة بجعلها متاحة للآخرين في فترات عدم استخدامها من أصحابها.

وبعد مرور ما يقرب من عقدين على بروز مثل هذه المعاملات، من المتوقع منها إما أن تعيد صياغة النموذج الاقتصادي السائد حاليًا المعروف بالعولمة بشكل يدعم إيجابياته، والحد من متناقضاته وسلبياته، أو تقديم نموذجًا بديلًا يحقق متطلبات العيش الكريم للدول وشعوبها.

لهذا، تسعى الورقة الحالية إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد التشاركي ومقوماته، أنشطته وقطاعاته، تحدياته ومخاطرة. وذلك بهدف لفت الانتباه إلى دور وأهمية هذا النموذج الواعد من ناحية، ومن ناحية أخرى الدعوة إلى فرد مساحة أكبر لدراسته، وتعميق البحث فيه لاستخلاص قوانينه ومبادئه والتي تحكم آليات عمله، ومن ناحية ثالثة طرح بعض السياسات التي تستهدف تعزيز إيجابيات المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري، ومواجهة تحدياتها، والحد من مخاطرها حتى يمكنها أن تساهم بقوة في دفع عجلة التنمية المستدامة التي تستهدفها مصر.

الكلمات الدالة

الاقتصاد التشاركي المصري – الاستهلاك التشاركي – اقتصاد الند للند – اقتصاد الدفع حسب الاستخدام – الإقراض من نظير إلى نظير.

المحتويات

مقدمة	1
1- مفهوم الاقتصاد التشاركي ومقوماته	2
1-1 ماهية الاقتصاد التشاركي وتعريفه	2
1-2 مقومات الاقتصاد التشاركي	5
1-2-1 طبيعة الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي	6
1-2-2 متغيرات سوق المعاملات التشاركية	7
2- أسباب انتشار المعاملات التشاركية	11
2-1 التوسع عالميًا في استخدام التقنيات الرقمية فائقة التطور	11
2-2 تفاقم المشكلات الاقتصادية المعاصرة وعدم القدرة على تجاوزها بالنماذج التقليدية	12
2-3 توافر فوائض من الطاقات المعطلة للموارد والأصول المتاحة	13
2-4 ضعف الموارد التمويلية وارتفاع تكلفة الحيازة	13
2-5 تمتع سوق المعاملات التشاركية بخصائص تقترب بها من نموذج المنافسة الكاملة	14
3- تقديرات حجم المعاملات التشاركية	15
3-1 تقديرات المعاملات التشاركية عالميًا وعربيًا	15
3-2 وضعية المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري	17
4- قطاعات الاقتصاد التشاركي الرئيسية	19
4-1 قطاع النقل والمواصلات التشاركية	20
4-2 قطاع التسكين والضيافة التشاركية	21
4- 3 قطاع التمويل التشاركي	23
4-4 قطاع خدمة الملابس التشاركية	23
4-5 قطاع الطهي وتجهيز الأطعمة التشاركية	24
4-6 قطاع المكاتب الساخنة	25
5- إيجابيات الاقتصاد التشاركي	26
5-1 الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد المتاحة	26
5-2 تشغيل العمالة وتوليد دخول إضافية	27
6- تحديات ومخاطر الاقتصاد التشاركي	28
6-1 انخفاض معدل الاحتفاظ بالموارد والأصول التشاركية	28
6-2 ضعف الضمانات وارتفاع المخاطر وتنوعها في المعاملات التشاركية	29

3-6 انعدام بدائل التشغيل بالاعتماد التام على التواصل الشبكي 30
7- السياسات الواجبة لتعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر 30
7-1 اعتراف الدولة بالمعاملات التشاركية 31
7-2 تقنين وتنظيم الاقتصاد التشاركي 31
7-3 تشجيع المعاملات التشاركية 33
7-4 دخول مؤسسات الدولة طرف في معاملات تشاركية 34
7-5 إنشاء وحدات إدارية حكومية للمعاملات التشاركية 35
7-6 تبني القطاع الثالث للمعاملات التشاركية باعتبارها نهج تنموي 36
أهم النتائج 38
أهم التوصيات 41
المراجع

مقدمة

يُعد انتشار المعاملات التشاركية على نطاق واسع أحد نواتج اتساع وتغلغل التواصل الاجتماعي الرقمي في الحياة اليومية للإنسان المعاصر. حيث أصبحت البيئة الافتراضية أحادية البعد التي فرضتها التطورات التكنولوجية الرقمية المتلاحقة التي جعلت هذه البيئة الافتراضية بيئة نمطية معاشة، لها الغلبة والنصيب الأكبر من الممارسة الحياتية مقارنة ببيئة الواقع المجسم ثلاثي الأبعاد، الذي يميل العالم بفعل التغيرات التقنية المتلاحقة فائقة التطور إلى هجرته وتهميش أثره إلى أبعد الحدود الممكنة، والتي من المتوقع أن تؤول بنا خلال السنوات القليلة القادمة إلى عالم يقترب بالتمام إلى واقع افتراضي معزز ثلاثي الأبعاد، أو ما يمكن أن يسمى بعالم ما بعد الانترنت، أو ما يطلق عليه حاليًا بعالم الميتافيرس[1].

وقد شكلت هذه البيئة الافتراضية بوضعها الحالي ما قبل عالم الميتافيرس ــ المتوقع انطلاقة خلال السنوات القليلة القادمة ـــــ من ضمن ما شكلته بأبعاده التقنية والاجتماعية والاقتصادية ما يُسمى بمجتمع الشبكة Network Community الذي يعتبر بُعدًا مضافًا لأبعاد مجتمع المعلومات، والذي سادت فيه حاليًا الشبكات باعتبارها البنية التحتية الأساسية لهذا المجتمع من ناحية، وجهازه العصبي المسيطر بشقيه المركزي والطرفي على جميع متغيرات هذا المجتمع الشبكي، والمتحكم بمدلول الأمن السيبراني Cyber security ـ في مختلف العمليات والأنظمة المتعلقة به من ناحية أخرى.

فقد أصبح التواصل الشبكي في أحد أبعاده سوق افتراضية رائجة ـــــ خاصة بعد انتشار واستقرار وتقنين التجارة الإلكترونية، ونجاحها في اعتياد العالم على وسائلها وأدواتها لتبادل المنافع بالنموذج التشاركي القائم على الإتاحة المقننة للمشاركة المؤقتة أو المتقطعة في منفعة الأصول مع مالكيها

---

[1] يستخدم مصطلح الميتافيرس "Metaverse" ـــــ وهي كلمة تتكون من شقين الأول "meta" بمعنى "ماوراء" والثاني "verse" كلمة مصاغة من الكون ــ عادةً لوصف مفهوم الإصدارات المستقبلية للإنترنت أو ما بعد الانترنت، والمكون من مساحة ثلاثية الأبعاد ثابتة ومشتركة ومرتبطة بكون افتراضي مدرك. وقد لا تشير Metaverse بالمعنى الأوسع إلى العوالم الافتراضية فحسب، بل قد تشير إلى الإنترنت ككل، بما في ذلك النطاق الكامل للواقع المعزز الذي يمكن الإنسان من الحضور الفعلي المجسم في أماكن مختلفة من العالم بدون أن يغادر فيزيائيًا مكانه المتواجد فيه. أنظر في ذلك:-

- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%B1%D8%B3

مقابل مبلغ مالي نظير هذه المشـاركة، وذلك من خلال منصـات رقمية متخصـصـة في تحقيق مطابقة الرغبات بين مالكي هذه الأصول، ومَن يرغب في طلب التشارك على منفعتها.

1. مفهوم الاقتصاد التشاركي ومقوماته

تُعد التشـاركية من الممارسـات الاجتماعية ذات البُعد الاقتصـادي التي اعتادها الأنسـان في مراحل تطوره السابقة بشكل أو بأخر، ومن أبرز هذه المراحل التي أتسمت بالتشاركية نظام المقايضة. كما نجد لهذه الممارسات مرجعية صريحة وواضحة في المجتمع المصري حتى وقت قريب، خاصة بين سكان البيئة الزراعية بمحافظات الصـعيد، والريف في الدلتا، وسكان العشوئيات والأحياء الشـعبية على أطراف محافظات الحضر. بيد أن هذه الممارسات كانت ومازالت ـــــ في أضيق الحدود ـــــ تمارس في إطار التضـافر الاجتماعي بآلية المقايضـة مثلها مثل المجاملات العينية أو النقدية التي تتداول في المناسبات المختلفة للأفراد. إلا أن التطور التكنولوجي انتقل بهذه الممارسات من ممارسة اجتماعية في الأسـاس، ولكن ذات بُعد اقتصـادي، إلى ممارسـة ذات أسـاس اقتصـادي وبُعد اجتماعي، مما جعلها بالشكل الحالي المعروف عن التشاركية.

وتتيح التشـاركية أشـكالًا مختلفة من تبادل القيمة، حيث تشـتمل على العديد من الجوانب منها ما يلي:- المقايضـة، الاسـتهلاك التشـاركي، الملكية المشـتركة، تداول السـلع المسـتعملة، اقتصـاد الند للند، الاقتصـاد الدائري، الاقتصـاد عند الطلب، اقتصـاد العمل المؤقت، اقتصـاد الدفع حسـب الاستخدام، الإقراض من نظير إلى نظير، التمويل الجماعي...إلخ. [2]

1.1. ماهية الاقتصاد التشاركي وتعريفه

تُعد التشـاركية نهج ومنظومة اسـتدعى وجودها عدم قدرة الأنظمة الحالية أو المهجورة على معالجة قضـية من أخطر قضـايا الوجود الإنسـاني التي يسـاهم على مدار الزمن في تفاقمها جميع البشـر، وهي قضـية اسـتنزاف الموارد المتاحة، إما عن طريق عدم القدرة على رشـادة اسـتغلالها الاسـتغلال الأفضل، أو نتيجة ارتفاع نسبة المهدر منها بصوره المختلفة.

---

[2] https://www.almrsal.com/post/933743

Tawanna R. Dillahunt; Xinyi Wang; Earnest Wheeler; Hao Fei Cheng; Brent Hecht; and Haiyi Zhu: The Sharing Economy in Computing: A Systematic Literature Review, Proc, ACM Hum. -Comput. Interact, Vol. (1), No. (2), Article (38), November 2017. p 4

وفي هذا الصدد، افترض أستاذ القانون بجامعة هارفارد يوشاي بنكلر، أن تقنية الشبكات قد تخفف من حدة هذه القضـــية من خلال ما أســـماه "إنتاج النظراء القائم على الموارد المُشـــاعة"، وقد بدأ اسـتخدام ذلك المسـمى لأول مرة في عام 2002، وتدعم التشـاركية الفكرة التي مفادها أن الأنظمة الخطية للإنتاج والتوزيع لا تتوافق مع الموارد المحدودة لكوكبنا، لذلك أصـــبحت الحاجة ملحة لابتكار مناهج بديلة، وهذا ما دعت إليه آني ليونارد في عام 2007 في فيلمها الوثائقي "قصـــة الأشياء"، وكذلك روج رايتشيل بوستمان ورو روجرز في كتابهما "ما هو لي هو لك" الصادر عام 2010 لقدرة الأنشـطة الاجتماعية والاقتصـادية التشـاركية على معالجة مشـكلة اسـتنزاف الموارد العالمية، واســتحداث أنماط جديدة لتطوير الثروات والقيمة الاجتماعية، وهو ذاته ما دعت إليه ليزا جانسـكي[3] في "أهمية المشـاركة في مسـتقبل الأعمال" من خلال إعداد دليل عالمي للمؤسـسـات والمنشآت المهتمة بالاقتصاد التشاركي كالمجلة والمجموعة الإلكترونية Shareable.net وكذلك The People Who Share –، وهي حملة ترمي إلى الترويج للاقتصـاد التشـاركي من خلال تنظيم يوم المشاركة العالمي، لتصل إلى أكثر من 70 مليون شخص في 192 دولة[4] ، ويُعد كلًا من ماركوس فيلسـون وجو سـبيث هما أول مَن تعرضـا لدراسـة الاقتصـاد التشـاركي في العصـر الحديث. وجاء ذلك في ورقة مقدمة منهما في ســنة 1978 ناقشــا فيها أثر التطورات التكنولوجية على سرعة انتشار ورواج الاستهلاك التشاركي.[5]

ويُعد ألجر Algar أول من استخدم مصطلح الاقتصاد التشاركي سنة 2007 بالمعنى المعروف عنه الآن. وفي ســنة 2011 قام الباحثان بوتســمان وروجرز Botsman and Rogers بدراســة هذا المفهوم، وتقديمه باعتباره نموذج يسـعى إلى تحول الاقتصـاد بوضـعه الحالي إلى اقتصـاد اجتماعي غني، يقوم ويرتكز على نماذج الأعمال الجديدة والابتكار الجماعي، والتي تُعد المحرك الرئيسي لهذا الاقتصاد. [6]

---

[3] https://www.ted.com/speakers/lisa_gansky

[4] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A

[5] Felson, Marcus, Structure and Collaborative Consumption: A Routine Activity Approach, American Behavioral Scientist, 1978

[6] Rachel Botsman and Roo Rogers. What's mine is yours: how collaborative consumption is changing the way we live, Collins London, 2011.

بيد أن البروز والانتشار الفعلي للاقتصاد التشاركي جاء بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 للحد من أثارها السلبية التي على رأسها فقدان العمالة لوظائفها وضيق فرص العمل، مما حدة بالبعض إلى استغلال الموارد والأصول المادية والبشرية المتاحة لديهم لتطوير آليات التشاركية من آلية بمضمون اجتماعي ذات بُعد الاقتصادي، لجعلها ذات مضمون اقتصادي وبُعد اجتماعي وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات التواصل الشبكي. عن طريق تأسيس منصات رقمية للترويج لهذا النموذج الذي اتسع وشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية.[7]

على أنه من الضروري أن نفصل بين مفهوم الاقتصاد التشاركيى Sharing Economy بالدلالة التي تناولناها، ومفهوم الاقتصاديات التشاركية Participatory Economics أو المعروفة اختصارًا بالباريكون Parecon بالدلالة الأيدولوجية التي قدمت حتى تكون بديلًا عن النظم الاقتصادية التقليدية الرأسمالية والاشتراكية المعروفة ، والتي انبثقت من أعمال الناشط والمنظر السياسي مايكل ألبرت، وأعمال الاقتصادي روبن هانيل منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، والتي تجد جذورها في أعمال كارل ماركس الذي كان يرى أن كامل الطبقة العاملة خلال المرحلة التمهيدية من الشيوعية والمتمثلة في الاشتراكية ستتشارك أو تعمل تشاركياً في إدارة الاقتصاد الوطني[8]

ونتيجة لتعدد أبعاد التشاركية وحداثتها بالمفهوم الاقتصادي لا يوجد إتفاق على تعريف محدد يجمع بين طياته مقومات وأبعاد وماهية المعاملات التشاركية، والأنشطة التي يمكن تصنيفها وإدراجها ـــــ بناء على معايير معينة ـــــ ضمن معاملات وأنشطة الاقتصاد التشاركي، وتلك التي يمكن فصلها وتميزها عن أنشطة الاقتصاد الأخرى غير التشاركية.

فهناك العديد من التعريفات التي تناولت الاقتصاد التشاركي Sharing economy والتي لا تخرج عن مضمون التعريف الذي يعتبر الاقتصاد التشاركي "نموذج اقتصادي قائم على استخدام الشبكات الإلكترونية لتأجير ومشاركة وتبادل السلع والمنتجات والخدمات والخبرات الشخصية وبالتالي فهو نموذج يستند أساساً إلى الدور الكبير الذي تلعبه تقنيات الاتصال الحديثة في بناء وصنع العلاقات بين الأفراد، وبالتالي إتاحة الفرصة لتبادل ممتلكاتهم الخاصة بناءً على أساسيات العرض

---

[7] Juliet B. Schor and William Attwood-Charles, The sharing Economy– labor. Inequality and Social Connection on for-profit platforms, Wiley, Schor and Attwood–Charles, April 2017. p 2.

[8] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

والطلب"(9) أو أنه "نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على مشاركة الموارد والأصول البشرية والمادية بين الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة، والمقصود في هذا النظام هو أن أي خدمة تجارية يمكن أن تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول التي تمتلكها، بحيث يقدم الأفراد أو المؤسسات أصحاب هذه الأصول المتاحة دائما أو أحيانا خدمات مقابل أجر[10].

بيد أنه، وبناء على آلية وخصائص وصفات المعاملات التشاركية، والدوافع إلى قيامها وانتشارها وبالإضافة إلى الاطلاع على العديد من التعريفات التي تصدت لوضع تعريف محدد للاقتصاد التشاركي، يمكن وضع تعريف مقترح للاقتصاد التشاركي أو الاقتصاد القائم على المعاملات التشاركية بأنه: "**منظومة اقتصادية من المعاملات ذات القيمة التي تستهدف من خلال التواصل الشبكي عبر منصات رقمية وسيطة متخصصة إلى التشارك المتقطع أو المؤقت في فائض الطاقة المعطلة من الموارد والأصول المادية والبشرية المتاحة المملوكة لأفراد أو جمعات أو مؤسسات ما، وذلك لإنجاز أعمال أو إشباع حاجات أفراد أو جمعات أو مؤسسات أخرى، وذلك بغرض تحقيق منافع مشتركة لجميع الأطراف**"

1.2. مقومات الاقتصاد التشاركي

يتضح من التعريف السابق أن هناك مقومات أساسية يرتكز عليها الاقتصاد القائم على المعاملات التشاركية، وتشكل في تفاعلها منظومة متكاملة للاقتصاد التشاركي، والتي يمكن أن نوجزها في طبيعة الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي من جانب، وسوق المعاملات التشاركية بما تشمله من مقومات فرعية من جانب أخر. وذلك فيما يلي:

---

(9) دعاء سمير، الاقتصاد التشاركي وأثره على السياحة في مصر، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، جامعة الفيوم، المجلد (11)، العدد (1/3)، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي العاشر للسياحة والضيافة، شرم الشيخ، 8-11 فبراير 2017، ص 4

(10) https://egyresmag.com/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%9F/

1-2-1- طبيعة الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي

لقد أعطى الاقتصاد التشاركي لمفهوم الملكية الخاصة بعدين إضافيين بجوار البُعد التقليدي المتعارف عليه في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بأنها (ملكية) خاصة. حيث نجد أن الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي ـــ التي تحتاج إلى دراسة متعمقة مستقلة ـــ يمكن أن تكون ملكية خاصة فردية، ويقصد بها امتلاك شخص واحد أصل مع السماح للآخرين بإمكانية استخدامه من خلال المعاملات التشاركية. أو أن تكون الملكية ملكية خاصة تشاركية. ويقصد بها أن يمتلك مجموعة أشخاص (جمعات) أصل واحد مع إمكانية وصول جميع المُلاك الجزئيين الأخرين لاستخدام هذا الأصل بأكمله[11]. بيد أن هناك فرق واضح بين الملكية الخاصة في الفكر الرأسمالي، والملكية الخاصة في النهج التشاركي، ويتمثل الفرق في أن الملكية الخاصة في الفكر الرأسمالي تخضع للمبادئ التالية:-

- مبدأ القصر أو الاستئثار، ويقصد به أن يقتصر نفع الموارد والأصول الخاصة على من يحصل عليها فقط، مما يحول دون انتفاع الآخرين بها.
- مبدأ الاستبعاد، ويقصد به أن يستبعد من منفعة الموارد والأصول الخاصة من لا يستطيع دفع قيمتها.
- مبدأ أعباء المشاركة، ويقصد به أن توسيع نطاق الاستفادة من الموارد والأصول الخاصة للآخرين، يتطلب تحمل أعباء إضافية؛ إما بإنتاج أكثر وبالتالي تخصيص موارد إضافية، وبالتالي تكاليف إضافية، وإما باشتراك الآخرين للانتفاع بما هو قائم، وبالتالي حرمان صاحبها من قدر من هذه الموارد والأصول الخاصة، وتحمل عبء التضحية لاشتراك الآخرين لما بين يديه.

أما في النهج التشاركي فالأمر مختلف، نظرًا لإمكانية التشارك على منفعة المورد أو الأصل مقابل تحمل **تكلفة الوصول أو الاستخدام الموقت فقط** بدون التمتع بحق الحيازة الكامل الذي تؤكده الملكية الخاصة بالمفهوم الرأسمالي.

11) https://www.mubasher.info/news/3655633/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7-%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D9%86-/

فقد أعطى الاقتصـــاد التشـــاركي مفهوم جديد للملكية يمكن أن نطلق عليه "**الملكية التجارية**" حيث هناك إمكانية الحصول على الموارد والأصول واستخدامها (**استعارة الملكية عند الاستخدام**) بدون الاضـــطرار لامتلاكها (**اســـتعادة الملكية عند انتهاء فترة التشـــارك عليها**)، وبالتالي ســـمحت المعاملات التشاركية للمستهلكين دفع "**مقابل التجربة المؤقتة**" بدلًا من تحمل تكلفة الشراء والحيازة. وذلك اعتمادًا على نظم إمكانية الوصول Accessibility–based system تلك النظم التي تحدد قيمة لإمكانية الوصـــول للمنتج واســـتخدامه المؤقت بدون امتلاكه، وهي المعروفة بنظم الند للند Peer to Peer والذي جعل البعض يفضل تسمية الاقتصاد التشاركي باقتصاد النظير للنظير أو الند للند، ويعتبرونه أكثر دقة في التعبير عن هذا النموذج.

1-2-2- متغيرات سوق المعاملات التشاركية

يلعب التواصل الشبكي في المعاملات التشاركية دور السوق الرقمية لإجراء عمليات التشارك من خلال المنصات الرقمية المتخصصة في تحقيق التطابق بين رغبات أصحاب الموارد والأصول، ومن يرغب في التشارك على منفعة استخدامها. حيث يتحدد فيها حجم الطاقة المتشارك عليها من الموارد والأصول، وثمن التشارك التوازني المقبول من طرفي المعاملة طالبي وعارضي التشارك. بجانب النسبة التي تستقطع من الطرفين كعائد للمنصات الرقمية ومردود لأعمال إدارتها وعليه، يمكن القول أن سوق المعاملات التشاركية تقوم على مقومات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- المنصة الرقمية المتخصصة في التوفيق والتواصل بين جانب العرض المتمثل في أصحاب الموارد والأصـــول، وجانب الطلب المتمثل في أصـــحاب الحاجة إلى منفعة هذه الموارد والأصول.
- أصحاب الموارد والأصول المعروضة منهم للتشارك على منفعة استخدامها.
- أصحاب الحاجة إلى منفعة استخدام مثل هذه الموارد والأصول التشاركية.
- الســـعر التوازني الذي يتحدد نتيجة العلاقة بين عرض المنتجات التي تتمثل في الطاقة المعطلة للموارد والأصول موضوع المعاملات التشاركية، وطلب التشارك عليه.

وتُعد المنصة الرقمية المتخصصة من ضمن المنشآت التي يمكن أن يطلق عليها المنظمة التخيلية أو الافتراضـــية Virtual organization وهي ســـلالة جديدة من المنظمات التي تعمل في بيئة العمل البديلة المعروفة ببيئة الواقع الافتراضـــي القائم على البتات Bits والومضـــات الإلكترونية

(وجود فعلي لكنه غير مجسم للعين المجردة)، أو الواقع المسطح كما أسماه دوجلاس ماك ويليامز في كتابه الصادر في لندن سنة 2015 بعنوان "الاقتصاد الأبيض المسطح: كيف يحول الاقتصاد الرقمي لندن ومدن المستقبل الأخرى"[12].

وتؤسس هذه السلالة من المنظمات في الواقع الافتراضي بواسطة المعالجة الرقمية ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعتمد عليها أيضًا في تحقيق التواصل بين العاملين فيها، الذين لا يجمعهم بمناسبة هذا العمل إطار مكاني محدد في بيئة الواقع الفعلي المجسم ثلاثي الأبعاد، ولكنهم موزعين ومتباعدين جغرافيًا يمارسون عملهم بالمشاركة الشبكية للبيانات والمعلومات لإنجاز أعمال المنظمة ومعاملاتها لتحقيق النتائج المرغوب فيها. هذه المنظمات قد تكون منظمات دائمة أو مؤقتة لغرض معين تنتهي بانتهاء إنجازه، كما أنها تدار من خلال هرم إلكتروني وكما أن عضويتها ديناميكية مرنة.

أما **الطاقة المعطلة غير المستغلة** سواء لأصل مادي (مثل العقارات أو السيارات أو الأدوات أو العِدد أو المستلزمات أو الأجهزة أو الآلات ... وما إلى ذلك) أو لأصل بشري (القوى العاملة بمختلف صورها وتخصصاتها ودرجاتها المهنية) فإنها تمثل المنتجات محل المعاملات التشاركية حيث أن المعاملات التشاركية تقع على الاستخدام أو التوظيف المؤقت لفائض الطاقة المعطلة للأصل محل المعاملة لا على ملكيته. أما إذا انصبت على الموارد والأصول ذاتها، فإن هذه المعاملات لا تخرج عن كونها معاملات تقليدية غير تشاركية مثلها مثل المعاملات التجارية. لأنها تنتهي بنقل الحيازة والملكية بين طرفي المعاملة. بينما في المعاملات التشاركية لا يحدث نقل حيازة أو ملكية بل هو استئجار مؤقت لحين الحصول على منفعة الاستخدام المؤقت باستغلال جزء من فائض الطاقة المعطلة مقابل تحمل تكلفة هذا الاستخدام.

ويتمثل **جانب العرض في المعاملات التشاركية** في "ما يمكن أن يُعرض فعلًا للتشارك عليه من فائض الطاقة المعطلة غير المستغلة للموارد أو الأصول (سلعة أو خدمة) المتاحة من أصحابها، من خلال منصات التواصل الشبكي، خلال فترة زمنية محددة، نتيجة تفاعل حزمة من المتغيرات". وهذه المتغيرات يتم تقسيمها إلى نوعين كما يلي:

[12] إسلام جمال الدين شوقي، *ألوان الاقتصاد العشرة*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 73 : 80

النوع الأول من متغيرات جانب العرض:

وهو متغير وحيد يمكن أن يطلق عليه المتغير الذاتي، نظرًا لارتباطه الوثيق بالمنتج محل التشارك، وهو عبارة عن ســـعر محدد لا يقل عن الحد الأدنى للعائد المقبول المتوقع من مالكي المورد أو الأصــل للموافقة على مشــاركة الغير في الاســتخدام المؤقت لما تملكه من مورد أو أصــل. وتعبر العلاقة بين الحجم المتاح من الطاقة العاطلة للمورد أو الأصـــل المعروض التشـــارك عليه، وعائد التشارك المتوقع عن قانون العرض التشاركي ـــ وهو قانون العرض المتعارف عليه الذي يعبر عن العلاقة الطردية بين السعر والكمية ـــ بمعنى أن ارتفاع عائد المشاركة يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة المتاحة للتشارك عليها، والعكس صحيح.

النوع الثاني من متغيرات جانب العرض:

وهو عبـارة عن مجموعـة من المتغيرات الأخرى التي تتحكم في الحجم المعروض من الموارد أو الأصــول للتشــارك عليه بخلاف المتغير الذاتي (الســعر أو عائد التشــارك) والتي يمكن أن يطلق عليها في مجموعها بالمتغيرات غير الذاتية، نظرًا لارتباطها بمتغيرات غير لصـــيقة بالمنتج نفســـه محل التشارك ولكنها مؤثرة فيه. وهذه المتغيرات عديدة ومتنوعة ـــــــ والتي تمثل ظروف العرض التشاركي ـ من أهمها ما يلي:

- المدى الزمني الذي يمكن إتاحة الأصل فيه للتشارك عليه.
- الحجم الكلي المتاح من الطاقة المعطلة المتاحة للتشارك عليها.
- التقدم التقني وأثره على تقادم الموارد والأصول محل التشارك.
- البدائل المتاحة للأصل ودرجة مطابقتها لمنفعته.
- الكوامل المتاحة للأصل ودرجة تكاملها معه.
- مستوى المخاطر المتوقعة من فقدان الأصل أو عدم الحصول على عائد استخدامه.

بينما يتمثل **جانب الطلب** في "مجموع الأوامر التي يصـدرها الراغبين فعلًا في التشـارك المؤقت في خدمات المورد أو الأصل المتاح من أصحابه للتشارك عليه من خلال منصات التواصل الشبكي،

خلال فترة زمنية محددة، نتيجة تفاعل حزمة من المتغيرات". وهذه المتغيرات يتم تقسيمها هي الأخرى أيضًا إلى نوعين كما يلي:

النوع الأول من متغيرات جانب الطلب:

وهو متغير وحيد يمكن أن يطلق عليه المتغير الذاتي، نظرًا لارتباطه الوثيق بالمنتج محل التشارك، حيث يمثل السعر بالنسبة للراغبين والقادرين فعلًا في التشارك عليه الحد الأقصى للتكلفة الممكن تحملها عند الاستخدام المؤقت لهذه المورد أو الأصل. وتعبر العلاقة بين الحجم المطلوب من الطاقة العاطلة للمورد أو الأصل المتاح التشارك عليه وتكلفة التشارك المتوقعة عن قانون الطلب المتعارف عليه ـــــ وهو قانون الطلب المتعارف عليه الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية ـــــ بمعنى أن ارتفاع تكلفة المشاركة يؤدي إلى انخفاض حجم الطاقة المطلوب التشارك عليها، والعكس صحيح.

النوع الثاني من متغيرات جانب الطلب:

وهو عبارة عن مجموعة من المتغيرات الأخرى التي تتحكم في الحجم المعروض للتشارك عليه من الموارد أو الأصول بخلاف المتغير الذاتي (السعر) والتي يمكن أن يطلق عليها في مجموعها بالمتغيرات غير الذاتية، نظرًا لإرتباطها بمتغيرات غير لصيقة بالمنتج نفسه محل التشارك ولكنها مؤثرة فيه. وهذه المتغيرات عديدة ومتنوعة ـــ والتي تمثل ظروف الطلب التشاركي ـــ من أهمها ما يلي:

- أسعار البدائل المتاحة للأصل ودرجة مطابقتها لمنفعته.
- أسعار الكوامل المتاحة للأصل ودرجة تكاملها معه.
- المواسم والعادات الاستهلاكية.
- حجم الطلب المرتبط بعدد المستهلكين (حجم السكان).
- تفضيلات المستهلكين.
- دخل وثروة المستهلكين.

أما **ثمن التشارك أو سعر التشارك التوازني أو عائد/ أو تكلفة التشارك** ـــــ فإنه يتمثل في القيمة النهائية المتفق عليها عند إتمام المعاملة التشـــاركية، حيث يمثل أدنى مســـتوى مقبول من عائد التشـارك بالنسـبة لجانب العرض، وعن أقصـى مسـتوى تكلفة ممكن التضـحية بها لاتمام المعاملة التشاركة بالنسبة لجانب الطلب.

ويتحدد عائد/ أو تكلفة التشارك نتيجة حزمة من العوامل منها ما يلي:

- السعر السائد للتشارك على الموارد والأصول المتاحة المماثلة / البديلة.
- درجة التماثل والتطابق بين الأصل المعروض والأصول الأخرى المماثلة / أو البديلة.
- قيمة الأصل المتمثلة في ثمن حيازته والاستحواز عليه.
- منفعة الأصل ومستوى الحاجة إليه .
- حجم الطاقة الكلية المعطلة المتاحة فعلًا للتشارك عليها.
- جملة المخاطر التي يتعرض لها سواء صاحب الأصل أو طالب التشارك عليه.
- كيفية إتاحة الأصل ومدة التشارك عليه.

2. أسباب إنتشار المعاملات التشاركية

وهناك العديد من الأسباب والمبررات ـ في ضوء التحليل الاقتصادي الوحدوي Microeconomics ـــــ التي ساهمت في إنتشار وتعزيز صعود اقتصاد قائم على الملكية الخاصة التشاركية المرتكزة على إعادة تدوير الموارد والأصـول في مقابل اقتصـاد قائم على الملكية الخاصـة الفردية المرتكزة على تراكم الموارد والأصول. ومن بين أهم هذه الأسباب ما يلي:-

2.1. التوسع عالميًا في استخدام التقنيات الرقمية فائقة التطور

تأتي التقنيات الرقمية المتلاحقة فائقة التطور في مقدمة الأسـباب الرئيسـية التي دعمت وسـاندت بروز وإنتشـار المعاملات التشـاركية. حيث أن المعاملات التشـاركية بمفهومها الحالي وآليات عملها تقوم بالكامل على التواصـل الشـبكي الرقمي من خلال ثلاثة ركائز أسـاسـية كما تمت مناقشـته في متغيرات سـوق المعاملات التشـاركية في البند (1-2-2) والتي في مقدمتها المنصـات الرقمية Digital Platform التي تعتبر محور المعاملات التشاركية، ومركز إدارة صفقاتها. والركيزة الثانية

تتمثل في العاملين لحسابهم الخاص Self-employed أصحاب الحيازة ملاك الموارد والأصول التي يتم عرضها في المنصات الرقمية للتشارك عليها. أما الركيزة الثالثة فتتمثل في المستهلكين Consumers الذين يطلبون من المنصات الرقمية الموارد والأصول التي يحتاجون إليها. وبالتالي العاملون لحسابهم الخاص والمستهلكون لا يمكنهما الدخول في معاملة تشاركية إلا من خلال أجهزة ذكية تستطيع التعامل والتواصل الذكي مع تطبيقات الركيزة الأولى المتمثلة في المنصات الرقمية. والتي لا يمكنهما الدخول عليها إلا من خلال حسابات رقمية على الشبكة العنكبوتية العالمية WWW.

وعليه، نجد أن آلية المعاملات الرقمية هي ما جعلت أن تكون هناك تشاركية بالمفهوم والشكل التي هي عليه الآن، والتي تكاد أن تكون معاملات أو صفقات آنية (التأثير على عامل الزمن) وفي نفس الوقت لا يحدها مكان، فقد كسرت حاجز الجغرافية وألغت بُعد المسافات (التأثير على عامل المكان)، وهذه التأثيرات الزمكانية ما كان يمكن أن تحدث بهذه السرعة، وتلك السهولة الفائقتين ما لم تتوفر التقنيات الرقمية فائقة التطور التي ساعدت على ذلك. والتي من المنتظر أيضًا أن يساهم عالم ما بعد الانترنت الملقب بالميتافيرس في تعزيز الواقع الافتراضي Virtual reality الذي يمكنه أن يلعب دورًا حيويًا في المعاملات التشاركية، لما يعمقه من تفاعل وسرعة وسهولة في معاينة حسية بكامل أبعادها للموارد والأصول موضوع هذه المعاملات في أي مكان من العالم بدون الانتقال الفعلي إليها.

2.2. تفاقم المشكلات الاقتصادية المعاصرة وعدم القدرة على تجاوزها بالنماذج التقليدية

تَعرضْ الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات الدورية المتتالية بفعل الدورات الاقتصادية التي عجزت النظم السائدة عن معالجتها أو الحد من سلبياته إلى أن تفاقم الوضع الاقتصادي إبان الأزمة المالية العالمية 2008/07 التي بدأت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ثم طالت مختلف القطاعات مهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي بأكمه، وهو ما دفع البعض إلى الارتكان ـ نتيجة ما أتاحته التقنيات الرقمية فائقة التطور من ناحية، وإعادة النظر في مفهوم الملكية والحيازة من ناحية ثانية، وكيفية استغلال فائض طاقة الموارد والأصول الراكدة من ناحية ثالثة ـــ إلى نموذج مغاير يتفق وتقنيات عصر الرقمنة، وفي نفس الوقت توافرت

لديه القدرة على معالجة تداعيات الأزمات التي لحقت بالاقتصاد. وقد استطاع الاقتصاد التشاركي في ظل هذه الظروف أن يبرز وينتشر بشكل واسع بتقديمه النموذج المطلوب والذي تمّكن من تقديم حلول واقعية لبعض هذه المشاكل خاصة قدرته على إتاحة العديد من فرص العمل، واستغلال فائض الطاقات المعطلة للموارد والأصول المتاحة الراكدة.

2.3. توافر فوائض من الطاقات المعطلة للموارد والأصول المتاحة

هناك أصول من عقارات وسيارات وأدوات وعِدد ومستلزمات وأجهزة وآلات ... وما إلى ذلك، يمتلكها أفراد ومؤسسات بغرض الاستخدام الخاص أو الشخصي. هذه الممتلكات لا تُستغل فعلًا الاستغلال الكامل نظرًا لاقتصار استخدامها على إشباع حاجات مالكيها أو لغرض مخصص لهم دون غيرهم. ويترتب على ذلك طاقة عاطلة غير مستغلة أو سعة زائدة ثابتة على وجه التقريب خلال العمر الاقتصادي لمثل هذه الموارد والأصول. هذه الطاقة المعطلة تجعل تكلفة الاستخدام الخاص في المرة الواحدة مرتفعة جدًا، وتتناسب تناسبًا طرديًا مع تكلفة حيازتها ـ المتمثلة في الثمن المدفوع فيها عند شرائها مضافًا إليه تكلفة التشغيل والصيانة وما إلى ذلك ـــــ وفي نفس الوقت، تجعل تكلفة الفرصة البديلة لاستثمار المال المدفوع في هذه الأصول مرتفعة للغاية مقارنة بالعائد الحالي منها والمتمثل في عائد الاستخدام، والذي ينحصر في إشباع الحاجات الشخصية لمالكي هذه الأصول. حيث يترتب على حصول مالكي هذه الأصول على عائد الاستخدام فقدان عائد الربحية الذي كان من الممكن جنيه عند استثمار ثمن هذه الأصول في مشروعات إنتاجية مدرة للربح. علاوة على أن مثل هذه الأصول تفقد قيمتها مع الزمن، بينما المشروعات الإنتاجية تزداد في القيمة والحجم.

ومن هنا جاءت أهمية المعاملات التشاركية في قدرتها على استغلال هذه الطاقة المعطلة وتحقيق عائد منها متمثلًا في عائد الاستخدام من خلال التأجير للغير، بالإضافة إلى عائد الاستخدام الخاص الشخصي في فترات عدم التأجير للغير.

2.4. ضعف الموارد التمويلية وارتفاع تكلفة الحيازة

هناك أفراد ومؤسسات لا يتوفر لديهم الأموال الكافية، أو المكان المناسب للحفظ والتخزين، أو لا تتوفر لديهم أيضًا الرغبة في حيازة أصول يحتاجون إليها بشكل متقطع أو مؤقت أو على فترات

متباعدة، لذلك يفضلون مضطرين تحمل تكلفة الاستخدام عند الحاجة فقط، حتى إذا كانت هذه التكلفة في بعض الأحيان مرتفعة مقارنة بالعائد منها. بيد أن تكلفة الاستخدام أو الاستئجار ـــ في المرة الواحدة ـــــــ للأصل، وفي جميع الأحوال تكون منخفضة جدًا مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في تكلفة الحيازة لهذا الأصل.

هذا، وقد استطاع التواصل الشبكي من خلال منصات رقمية متخصصة أن يحقق المعادلة بتخفيض تكلفة الاستخدام الشخصي لمالكي الأصول من خلال توفير عائد من الحيازة عن طريق التأجير المقنن لهذه الأصول. وفي نفس الوقت، وعن طريق هذا التأجير نفسه، استطاع التواصل الشبكي أن يوفر أصول لمن يحتاج إليها بشكل مؤقت. هذه المعادلة ونواتج تفاعلها هو الأساس الجوهري في تسمية هذه الآلية بالمعاملات التشاركية.

2.5. تمتع سوق المعاملات التشاركية بخصائص تقترب بها من نموذج المنافسة الكاملة

إن عملية دخول السوق التشاركية لا تتطلب سوى اشتراك في خدمات الشبكة العنكبوتية، وتطبيق رقمي على الهاتف الذكي خاص بالمنصات الرقمية المتخصصة سواء لطالبي أو عارضي التشارك. أما عملية الخروج من السوق، فهي أيضًا لا تتطلب أكثر من إغلاق التطبيق أو عدم استخدامه، وبدون تحمل تكلفة مقارنة بالخروج من سوق تقليدية، وذلك لأن البضاعة محل التشارك هي فعلًا أصول عاملة ومستخدمة من عارضيها، ولا تحتاج عند الخروج من السوق إلى تصفية وبيعها في أغلب الأحيان بسعر متدني.

كما تتميز السوق التشاركية بأنها سوق مؤهلة بحكم آليات وبيئة عملها الرقمية، أن تكون وفيرة البيانات والمعلومات، مما يجعل اتخاذ القرارات في هذه السوق أكثر رشادة مقارنة بالسوق التقليدية التي من خصائصها عدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة بالقدر الكافي. لأن من بين تقنيات العمل الرئيسية التي تعتمد عليها السوق التشاركية تقنية تحليل البيانات الضخمة Big Data التي تغذيها بكم ضخم من البيانات، مما يجعلها توفر بيئة آمنة منخفضة المخاطر لعمليات اتخاذ القرارات لجميع أطرافه سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب.

3. تقديرات حجم المعاملات التشاركية

أثار بروز وانتشار المعاملات التشاركية في العديد من اقتصادات دول العالم بعض المهتمين من جهات البحث العلمي، ومن الدارسين والباحثين للقيام بالدراسات الأولية والاستكشافية ـ نظرًا لحداثة الاقتصاد التشاركي الذي لم يتعدى عمره عقدين من الزمان من ناحية، وندرة المتاح عنه من بيانات من ناحية أخري ـــ للإحاطة بهذا النموذج الاقتصادي التشاركي الجديد لتحديد ماهيته وآليات عمله وحجم معاملاته، وطرق وأساليب تعزيز ايجابياته، والحد من مخاطره وسلبياته على الاقتصاد القومي.

3.1. تقديرات المعاملات التشاركية عالميًا وعربيًا

ومن بين هذه الدراسات ما قامت بها شركة PWC من دراسة استطلاعية في سنة 2014 حيث توصلت إلى أن (19%) من السكان البالغين في الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركوا في معاملة اقتصادية تشاركية، وأن أكثر من (72%) من عينة الدراسة متطلعين إلى المشاركة في الاقتصاد التشاركي مستقبلًا. وقد خلصت دراسة أخرى أجريت في سنة 2016 إلى أن الاقتصاد التشاركي بدأ تطبيقه فعليًا في خمس قطاعات تشمل: قطاع السفر، وقطاع مشاركة السيارات الخاصة، وقطاع التمويل، وقطاع توفير الموظفين، وقطاع الإعلام والبث المباشر. وأن حجم الإنفاق العالمي في هذه القطاعات بلغ نحو (15) مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل نحو (5%) من إجمالي الإنفاق في المناطق التي شملتها الدراسة. كما توقعت الدراسة زيادة الإنفاق على هذا النظام بما يعادل (335) مليار دولار بحلول عام 2025 التي ستمثل نحو (50%) من إجمالي الإنفاق في القطاعات الخمسة المذكورة.[13]

وقد أشار التقرير الصادر عن مركز المعلومات الوطني والجمعية الصناعية الصينية إلى أن حجم الصفقات المعقودة في سوق الاقتصاد التشاركي الصيني سجل أكثر من (4.92) تريليون يوان بما يعادل (778) مليار دولار في سنة 2016، بارتفاع نسبته (47.2%) على أساس سنوي. ولفت التقرير إلى أن نحو (70) مليون شخص قد تم توظيفهم في سنة 2017 لعرض الخدمات التشاركية، بزيادة مليون شخص مقارنة بالرقم المسجل في سنة 2016. وبحسب وكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، فقد استقطبت أعمال القطاع المزدهر مزيدا من الاستثمارات النامية، حيث

[13] (https://www.aleqt.com/2018/10/10/article_1468136.html

ارتفعت الاستثمارات المالية المعنية بنسبة (25.7%) على أساس سنوي لتسجل نحو 216 مليار يوان[14]

أما على مستوى البلدان العربية، فقد أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين في معدل انتشار الاقتصاد التشاركي، بحسب دراسة أجرتها شركة «لويدز» وتحليلات لشركة «ديلويت»، تحمل عنوان "مخاطر القولبة في عصر المشاركة. كيف يقوم الاقتصاد التشاركي بإعادة تشكيل جذب منتجات التأمين" للفترة من 2015 إلى 2018. وأوضحت الدراسة أن نحو (54%) من عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة لديهم أصول على منصات عبر الإنترنت، قام باستهلاكها حوالي (5) ملايين شخص، أي ما يعادل (61%) من عدد السكان، الأمر الذي يشير إلى أن سوق دولة الإمارات استطاعت جذب كبار عمالقة الاقتصاد العالمي للمشاركة في اقتصادها، وتقديم الرعاية للعديد من العاملين في السوق المحلية وعروض الخدمات المستقلة[15]

وفقاً لدراسة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية "استراتيجي&" أو "بوز آند كومباني سابقاً" التابعة لشبكة "بي دبليو سي"، وحسب دراسة استقصائية على دول الخليج، أنفق المستهلكون في سنة 2016 ما يعادل (10.7) مليار دولار على منصات الاقتصاد التشاركي حيث حاز قطاع السكن والإقامة (1.29) مليار دولار، والنقل (2.97) مليار دولار والخدمات المالية (2.28) مليار دولار، وخدمات الأعمال (2.16) مليار دولار، والخدمات المنزلية (2) مليار دولار، وأنتج ذلك أرباحاً تقدر بنحو (1.7) مليار دولار لهذه المنصات. وقد كان معدل استخدام المعاملات التشاركية في دولة الإمارات ـــ بناء على هذه الدراسة ـــ هو الأعلى في جميع القطاعات الخمس الأساسية للاقتصاد التشاركي الجديد في دول الخليج باستثناء قطاع النقل الذي كان على قدم المساواة مع قطر والمملكة العربية السعودية، وقد أرجعت الدراسة تفوق دولة الإمارات في استخدام المعاملات التشاركية إلى أن (80%) من البرامج الاقتصادية المشتركة محلية، وتحظى بمستويات عالية من التقدم

)14(http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-07/01/content_742896.htm

)15(https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/99543/-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A

التكنولوجي، علاوة على وجود عدد كبير من المغتربين بدولة الإمارات الأكثر إلمامًا بآليات المعاملات التشاركية مما أدى إلى زيادة نسبة استخدام تطبيقات الاقتصاد التشاركي.[16]

3.2. وضعية المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري

وبالنسبة للاقتصاد المصري، والذي بفطرته الاجتماعية ـــ إن جاز التعبير ـــ التي تشكلت عبر تاريخه الطويل يمارس التشاركية في أساسها الاجتماعي وبُعدها الاقتصادي، ولكن بمفهوم وآليات المقايضة. إلا أنه حتى وقت قريب، لم يبرز الاقتصاد التشاركي بمفهومه الحديث في مصر خلال العشر سنوات الأخيرة، إلا في قطاعات ومجالات محدودة، تكاد تقتصر بشكل رئيسي على خدمات النقل والأطعمة.

ونظرًا لندرة البيانات المتاحة عن حجم المعاملات التشاركية في مصر، سواء من الجهات الحكومية أو المؤسسات الدولية، مما يتعذر معه تقدير حجم المعاملات التشاركية على مستوى الاقتصاد القومي، فإنه لغرض الوقوف على الصورة العامة للاقتصاد التشاركي في مصر نستعرض أبرز النماذج العاملة في قطاع النقل والمواصلات التشاركية.

وتأتي شركتي أوبر وكريم في مقدمة الشركات التي مارست المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري بداية من سنة 2014، فقد وفرت الشركتان آلاف من فرصة العمل، ولديهما ما يزيد عن خمسون ألف سيارة ـــ بدون أن تمتلك أي من الشركتين لسيارة واحدة ـــ تعمل ضمن منظوماتهما ، وما يزيد عن مليوني مستخدم سنويًا لمنصاتهما. وقد أوضحت دراسة بعنوان "لمحة عن الاقتصاد التشاركي: تحليل لشركاء سائق أوبر في مصر"أن أغلب سائقي أوبر في مصر لم يمتهنوا القيادة كمصدر للدخل سابقا، بل إن خمس هؤلاء قادم من قطاع السياحة بعد تضرره، لكنهم انضموا

[16] (https://aawsat.com/home/article/1067381/%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%BA-107-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

لشـبكة أوبر بعد أن وجدوا فيها مزايا عديدة من مرونة في أوقات العمل، واسـتدامة العمل ودوامه، بالإضافة إلى السمعة الجيدة للكيان الذي ينتسبوا له[17].

ونتيجة لدورهما في الاقتصاد القومي المصري، فقد استحدث بنك ناصر في سنة 2021 العديد من البرامج الائتمانية التي تركز على تمكين الشـباب وتعزز من مبادرات التوظيف والتمويل المتوسـط والمتناهي الصـغر، لذلك أطلق البنك مبادرة تحت شـعار «داعم» لتمويل السـيارات المسـتخدمة في خدمات النقل الجماعي والتشـاركي من خلال التطبيقات الإلكترونية، بالتعاون مع شـركة كريم للنقل التشـاركي(18). أما بالنسـبة لشـركة أوبر فقد أطلقت في سـنة 2018 برنامج للتأجير التمويلي للسـيارات فى إطار التعاون مع وزارة الاسـتثمار والتعاون الدولي بتمويل قيمته (45) مليون جنيه مصرى من الصندوق السعودي للتنمية وحصيلة بحوث تمت خلال سنة تقريبًا للوصول إلى منتج لحلول السيارات يلائم سياق السوق المحلي المصري. وقد تم تأسيس الصندوق بهدف توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل لسـائقى أوبر فى مصـر عبر تقليل العوائق التى تقابلهم وتبسـيط عملية التأجير [19]

أما شركة "فوو" التي مارست نشاطها في بداية سنة 2016 فهي تقدم خدمة شحن الطلبات خاصة كبيرة الحجم، وإلى مناطق سـكنية بعيدة مثل مدن الشـروق والعبور ومدينتي والتجمع الخامس والسـادس من أكتوبر والشـيخ زايد والمعادي والمقطم من خلال الشـحنات ذات الحجم الكبير، كما تشمل الخدمة بعض الطلبات التي لا توافق عادة شركات الشحن الأخرى على توصيلها مثل الورد والتورت. ونظرا لأن الخدمة تنقل الطلبات وليس الأشخاص فهي لا تهتم بنوع السيارة أو الشاحنة أو حالتها. وهي تمثل "حل لوجيستي" للتوصيل اللحظي للمستهلكين الأفراد والشركات. كما توفر "فوو" خدمة الشراء الاليكتروني للهدايا أو الحلوى أو غيرها من المنتجات الأخرى[20].

)17(Rizk, Nagla, A Glimpse into the Sharing Economy: An Analysis of Uber Driver-Partners in Egypt (February 22, 2017). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2946083

)18(https://www.elwatannews.com/news/details/5646811

(19) https://alwafd.news/article/1964248

(20)https://entrepreneuralarabiya.com/2017/06/15/11401/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%86

وتُعد شركة "بوسطة" من الشركات المصرية التي بدأت عملها في أواخر سنة 2016 لخدمات النقل بصوره المختلف، ولكن من خلال الدرجات البخارية. وتخدم "بوسطة" العشرات من الشركات بين كبيرة الحجم مثل "إحجزلي" و"لينكس" ومتوسطة وصغيرة الحجم كصفحات عروض المنتجات على "فيسبوك". وتعتمد الشركة بشكل كامل على الاقتصاد التشاركي، فالشركة لا تملك أى مخازن أو أماكن لتصنيف البضائع، كما أنها لا تمتلك مركبات توصيل خاصة بها. وبالتالي، فإن تكلفة إدارة الشركة ونموها فى جزء العمليات تعتبر قليلة جدًا، كما أن مشكلات إدارة المخازن وأسطول التوصيل تعتبر غير موجودة لديها. وتتقاسم "بوسطة" مصاريف التوصيل مع الشريك القائم بالتوصيل بنسبة (40%) إلى (60%) ومن أهم ما يميز خدمة "بوسطة" هو سرعة التوصيل التي لا تتجاوز ثلاث ساعات منذ بداية الطلب. ويصل عدد الرحلات التي تقوم بها الشركة أسبوعيا إلى حوالي 300 رحلة.[21]

أما شركة "زاجل الدولية" فهي تقدم خدمة توصيل الطلبات دوليا، فقد خرجت في سنة 2014 بنموذج تنافسي يجنب عملائه ممن يبحثون عن خدمة توصيل دولي سريعة ورخيصة، مشاكل الشحن الدولي، وفي نفس الوقت يوفر فرصة للمسافرين لتحقيق أرباح عبر توصيلهم الطلبات في حقائب سفرهم. حيث تحصل الشركة على (4) دولار عن الشحنة الواحدة أيا كانت، بينما يدفع الراسل نسبة إلى المسافر الذي سيقوم بالنقل تتحدد وفق نوع ووزن الشئ المرسل. وتعتمد "زاجل الدولية" على شبكة عملاء تنمو بنفسها بدون الحاجة للتسويق. ومع ذلك تجري تعديلات مستمرة في شريحة جمهورها المستهدف وأسعار الشحن لتتناسب مع مختلف شرائح العملاء. وتعتبر الشركة أن فهم سلوك العملاء، وجذب الفئة الصحيحة من المسافرين، وضمان إجراء العمليات المالية من التحديات الرئيسية التي تسعى إلى تخطيها[22]

4. قطاعات الاقتصاد التشاركي الرئيسية

يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن تبلغ قيمة أنشطة الاقتصاد التشاركي حوالي (670) مليار دولار بحلول سنة 2025 بسبب زيادة الميل إلى استئجار السلع والخدمات لفترة زمنية قصيرة بدلاً

[21] https://entrepreneuralarabiya.com/2017/06/15/11401/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%86

[22] https://entrepreneuralarabiya.com/2017/06/15/11401/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%86

من شرائها[23]. فقد استطاعت المعاملات التشاركية أن يكون لها تواجد في مختلف أنشطة الاقتصاد القومي. وذلك كونها تحقق العديد من الفوائد لمختلف أطراف المعاملات التشـــاركية، وفي نفس الوقت تُجنب الأطراف المعنية المسـاوئ التي تتسـم بها المعاملات التقليدية خاصـة ارتفاع التكلفة مقارنة بالتكلفة في المعاملات التشـاركية. ومن بين أكثر الأنشـطة الاقتصـادية التي برزت فيها المعاملات التشـاركية النقل والمواصـلات، السـكن، الملابس، الطعام الخدمات المنزلية، الإقراض الجماعي Crowdfunding والمعروف أيضًـا باقراض نظير لنظير peer-to-peer lending وغيرها من الأنشطة التي استحوزت التشاركية على جزء من حصتها السوقية. وفيما يلي عرض لأهم النماذج العاملة في الانشطة المختلفة للاقتصاد التشاركي:-

4.1. قطاع النقل والمواصلات التشاركية

تُعد أنشـطة النقل والمواصـلات من أوائل الأنشـطة التي طُبقت فيها المعاملات التشـاركية. وتعتبر الدراجات التشاركية واحدة من أبرز خيارات التنقل خاصة في أوربا والصين، فقد أصبحت الدراجات التشاركية، بما حققته من انتشار واسع، علامة مميزة لنموذج "الاقتصاد التشاركي" على نحو سريع في مختلف أنحاء الصـين. وذلك نتيجة ما تتمتع به الدراجات التشـاركية من مميزات بكونها وسـيلة رياضية وفعالة وصديقة للبيئة، مما جعلها تشهد إقبالًا متزايد من الجماهير لتجربتها حتى أصبحت وسـيلة مهمة للتنقل اليومي. وبات ممكنا رؤية الدراجات التشـاركية داخل الجامعات وعند محطات المترو والحافلات وداخل الأحياء السـكنية والتجارية ومناطق الخدمات العامة وغيرها، حتى اكتظت بها شوارع مدن الصين الكبيرة بحالة تشبه "فيضان الدراجات التشاركية". فقد تأسست شركة "OFO" المتخصـصـة في الدراجات التشـاركية الأولى في نوعها في الصـين عام 2015، وشـهدت هذه الصناعة تطورا سريعا خلال أكثر من سنة بعد تأسيس الشركة. فقد دخلت نحو 25 علامة تجارية جديدة الصناعة وتجاوز إجمالي عدد المستخدمين لمختلف العلامات حوالي 30 مليون شخص[24].

أما بالنسبة لخيارات التنقل بالسيارات، نجد أن شركة أوبر Uber من أبرز الأمثلة العالمية لأنشطة النقل والمواصلات القائمة على نهج الاقتصاد التشاركي، فقد نشأت في سنة 2009 في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الامريكية باسم أوبر كاب Uber cab وهي من الشركات التي تصنف

[23] https://www.wamda.com/ar/2019/06/sustainable-style-rise-circular-fashion-arabic

[24] http://arabic.china.org.cn/china/node_7250587.htm

من ضمن المنظمات الافتراضية كونها منصة رقمية في صورة تطبيق يتيح لمستخدمي الهواتف الذكية طلب خدمة النقل من خلال سيارة بالسائق، والذي بدورة يستخدم نفس التطبيق باعتباره مقدم خدمة النقل. ومن الملفت للنظر أن أوبر لا تقدم خدمة النقل، ولكنها تحدد الشروط التي يتم بموجبها تقديم الخدمة من سائقين مستقلين للعملاء وكذلك الأسعار التي سيتم فرضها عليهم، وحصة السائق فيها، ويقتصر دور أوبر في المعاملة التشاركية على تحقيق التواصل والتوفيق في ضوء الشروط الموضوعة ـــ ومن خلال منصة أوبر ـــ بين طالب الخدمة والعارض لها[25]. وهناك العديد من المنصات الرقمية التي تعمل في مجال النقل والمواصلات بنفس الألية التي تديرها أوبر ومنها[26] :-

Careem, Airly, Lyft, Shebah, OlaCab, SideCar, GoJek, Grab, Easy Taxi, Hitch-a-ride, DiDi

4.2. قطاع التسكين والضيافة التشاركية

تمثل شركة أير بي إن بي Airbnb أحد المنصات الرقمية العالمية التي تعمل في مجال التسكين والضيافة التشاركية. حيث تأسست في سنة 2008 في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الامريكية. ويقوم عمل المنصة الرئيسي على إتاحة العروض الضخمة المعلنة من أصحاب

---

[25] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%B1

[26] https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2021/9/5/2084428/-%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

- أنظر أيضًا https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2019/03/27/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%9F

المســـاكن الذين يتوفر لديهم أماكن شـــاغرة للتشـــارك عليها في العديد من دول ومناطق العالم، بمواصفات تناسب مختلف الأذواق والمستويات الاجتماعية. مع عرض تقييمات الضيوف السابقين لهذه الأماكن. وفي المقابل يكون هناك عدد ضخم من المسافرين طالبي مثل هذه الأماكن الشاغرة. ويتحقق التواصل فيما بينهم عبر المنصة من خلال الشروط المحددة من قبل شركة أير بي إن بي التي بموجبها يتحدد السعر وحصة المستضيف منه.[27] ومن بين الشركات الرقمية التي تعمل في نفس المجال ما يلي[28]:-

Spacer, Bluehost, HostGator, Hostinger, GoDaddy, HostPapa, DreamHost, IONOS, Network solutions, A2 HOSTINT

ومن أحدث الأمثلة التي يمكن إدراجها ضمن أنشطة التسكين التشاركي منصات الغرف أو الأكشاك التشاركية التى ظهرت في الصين. حيث ظهرت في تشنغدو، عاصمة مقاطعة سيتشوان بجنوب غرب الصين، إمكانية العثور على غرفة أو كشك ـــ بعد تنزيل تطبيق على الهاتف المحمول واتباع تعليماته ـــــ تبلغ مساحتها حوالي (5) أمتار مربعة، تكون متاحة من الساعة 10 صباحًا إلى 11 مساءًا.

وهي غرف مجهزة بوســـائل الراحة المنزلية من شـــاحن للمحمول وواي فاي وجهاز تلفزيون وأريكة وتكييف وجهاز تنقية الهواء. ويتمكن المســـتخدمين من خلال اتباع تعليمات تطبيق على الهواتف الذكية فتح باب الكشـــك والتمتع ببعض الراحة، مقابل ســـعر 18 يوانا (حوالي 2.68 دولار) لكل نصف ساعة، وفي المتوسط، يستخدم العملاء الأكشاك لمدة تتراوح بين 45 دقيقة وساعة. وتعتبر تلك الغرف أو الأكشـاك بالنسـبة لمسـتخدميها أكثر ملاءمة من الفنادق وأكثر هدوءا من الخيارات الأخرى[29]

[27] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1_%D8%A8%D9%8A_%D8%A5%D9%86_%D8%A8%D9%8A

[28] https://www.top10.com/hosting/comparison?utm_source=google&kw=hosting&c=411381414683&t=search&p=&m=b&adpos=&dev=c&devmod=&mobval=0&network=g&campaignid=2087581566&adgroupid=82497924611&targetid=kwd10010321&interest=&physical=1005397&feedid=&a=1111&ts=hi&topic=&test=&gclid=CjwKCAjwtfqKBhBoEiwAZuesiBy-T2YhxCoVW44V35BPrZP9o7gfa14SYbYsqnCQSjD0p-pqLTuK6BoCRoUQAvD_BwE

[29] https://al-ain.com/article/sharing-economy-china

4.3. قطاع التمويل التشاركي

يعتمد التمويل التشاركي أو الجماعي Crowdfunding على إتاحة عرض العديد من الأفكار على المنصة الرقمية، وقد تجد إحدى هذه الأفكار قبولًا من الآخرين خاصة صغار المستثمرين، مما يجعلهم يقومون بتعزيز الفكرة بمساهمات مالية بسيطة، ولكن من عدد كبير من المساهمين، مما يوفر التمويل اللازم لتنفيذ الفكرة وجعلها حقيقة. حيث تقوم الشركة القائمة على المنصة بتنفيذ المشروع خلال فِترة قصيرة.

ومن بين أشهر المواقع التي تعمل في مجال التمويل التشاركي موقع Kickstarter الأمريكي الذي تأسس سنة 2009. ويقوم هذا الموقع بمساعدة رواد الأعمال في قطاع التكنولوجيا والابتكار على تمويل مشروعاتهم. وقد تمكنت شركة " كيك ستارتر" من جمع أكثر من 4 مليارات دولار من خلال تمويل أكثر من 155 ألف مشروع منذ تأسيسها.

ويحتاج رائد الأعمال لكي يبدأ حملة تمويل جماعي عبر "كيك ستارتر" أن يحدد هدفًا وفترة زمنية لتحقيقه، ويجب أن يحصل على موافقة الموقع قبل إطلاق الحملة، كما أن رائد الأعمال لا يحصل على التمويل إلا عندما ينجز حملته بالكامل، وتتراوح رسوم معالجة الدفع بين 3% إلى 5% لكل معاملة، وبعد أن يجمع رائد الأعمال الأموال ستكون هناك فترة انتظار 14 يومًا للحصول على التمويل، ومن بين الشركات الرقمية التي تعمل في نفس المجال ما يلي[30]:

Indiegogo, Causes, Patreon, GofundMe, CircleUp, LendingClub

4.4. قطاع خدمة الملابس التشاركية

انتشرت خدمات تأجير الملابس سواء شهريًا أو على فترات متنوعة في العديد من دول العالم، وبصفة خاصة في الصين. من خلال مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي التي تقدم مقترحاتها لمستخدميها الذين يرغبون في تأجير الأزياء سواء كانت تحمل اسم علامة تجارية شهيرة أو تتسم بتصميم مميز. بالإضافة إلى التمتع بخدمات التوصيل المجاني، تقدم هذه الشركات خدمات تنظيف وترتيب هذه الملابس بعد استخدامها مجانا بعد تسديد قيمة الإيجار. ومن أبرز أسباب إنتشار الملابس التشاركية التكلفة المنخفضة وتنوع الخيارات، ما ساعد في ظهور الكثير من التطبيقات

(30) https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1340341

ذات الصلة خلال بضع سنوات فقط، ومنها تطبيق "يي أر سان" الصيني الذي يملك ما لا يقل عن مليون قطعة ملابس ونحو عشرة ملايين عميل[31]

كذلك أيضًا تقدم شركة أوربان أوتفيترز Urban Outfitters الأمريكية التي تضم تحت مظلتها ماركات أزياء عالمية ليفيز Levi's وأنثروبولجي Anthropologie وفيلا Fila خدمة استئجار الملابس لفترة ثم إعادتها، حيث تسمح حاليًا الشركات صاحبة الماركات العالمية إعادة القطع القديمة إليها والحصول على قطع جديدة. وبهذه الطريقة يتمكن المرء من ارتداء ملابس متعددة ومتنوعة ومتجددة باستمرار من الماركات العالمية نظير تحمل تكلفة الاستعمال فقط بدون دفع مبالغ باهظة في امتلاك عدد أقل من القطع.[32]

وتعد الخدمات اللوجستية من الأهمية بمكان في انتشار هذه الخدمة، كما تستفيد المنصات ذات الصلة من المزايا المتنوعة التي تقدمها تكنولوجيا تحليل البيانات الكبيرة، ونظم الإدارة الذكية لتعرف على رغبات العملاء وتقديم خدمة أفضل وإدارة عمليات الحجز والتسليم. حيث أن معظم مستخدمي الخدمة التشاركية من موظفي الياقات البيضاء الذين تتراوح أعمارهم بين (20) و (30) سنة، ومع توسع السوق، سيلقي إيجار الملابس إقبالا متزايدا. وعلى منصات خدمة الملابس التشاركية أن تعرض تصميمات متنوعة لإرضاء تفضيلات الزبائن المختلفة، وخلق بيئة تجمع بين الموضة والمصممين ومصنعي الملابس والعملاء[33]. ما يفتح الطريق لخلق روابط أمامية وخلفية لصناعة الملابس التشاركية، والتي تدفع مختلف الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى النمو والازدهار.

4.5. قطاع الطهي وتجهيز الأطعمة التشاركية

تُعد أنشطة الطهي وتجهيز الأطعمة من أكثر الأنشطة التي وجدت في التشاركية أفضلية في ممارسة عملها. فقد راجت فكرة المطابخ التشاركية كونها تسمح لعدد من أصحاب المشروعات باستخدام المطابخ بشكل مشترك حتى تساعدهم على توفير تكاليف استئجار مطعم خاص مجهز بالأجهزة والأدوات والمواد اللازمة لتشغيله. علاوة على قدرة هذه المطابخ التشاركية على جذب عدد

(31) http://arabic.china.org.cn/txt/2018-06/27/content_53659543.htm

(32) https://www.wamda.com/ar/2019/06/sustainable-style-rise-circular-fashion-arabic

(33) http://arabic.china.org.cn/txt/2018-06/27/content_53659543.htm

أكبر من العملاء مختلفي الأذواق، لما توفره لهم من خيارات أكبر، وتفضـــيلات أرحب، وذلك نظرًا للعدد الأكبر من المطاعم المتواجدة على منصة واحدة[34].

ومن جانب أخر، اسـتطاعت التشـاركية أن تعالج أحد أهم مشـاكل المطاعم، والمتمثلة في عدم بيع جزء من المنتجات اليومية مما يعرضـها للتلف وخسـارتها. فقد تأسـست شـركات لمعالجة مثل هذه الصـعبات ومن أشـهرها شـركة توو جوود تو جو Too Good To Go في الدنمارك في أواخر سنة 2015 بهدف القضاء على بواقي الطعام غير المباع في المطاعم والفنادق والمقاهي والمخابز. وهي شـــركة تقوم في الواقع على ترويج هذه الكميات الراكدة يوميًا بســـعر منخفض عن المنتجات الطازجة. وذلك عن طريق القيام المنتجون في المطاعم والفنادق والمقاهي والمخابز قبل ســاعة من موعد الإغلاق بوضـــع المنتجات غير المباعة على تطبيق الشـــركة بســـعر منخفض، مما ينشـــط الطلب على هذه المنتجات وبيعها بالسـعر المنخفض، وتحصـيل على الأقل تكلفة إنتاجها بدلًا من خسـارتها كاملة. وبهذه الطريقة سـاهمت Too Good To Go في الاسـتغلال الأفضـل لوجبات الطعام الراكدة والاستفادة منها بدلًا من إعدامها[35]

4.6. قطاع المكاتب الساخنة

بدأت فكرة تخصـص مكاتب مع جهاز كمبيوتر يتناوب الأشـخاص على اسـتخدامها عندما يكونون بحاجة إليها بدلًا من إعطاء كل موظف مكتبه الخاص في برلين في منتصـــف تســـعينات القرن الماضـي فيما يعرف بمساحة العمل المشترك أو كما تسمى أحيانًا بالمكاتب الساخنة. وانتقلت هذه الفكرة إلى مدينة سان فرانسيسكو، وبدورها، وشـهدت سويسرا أيضًـا انتعاشـاً للمسـاحات المشـتركة للعمل كبديل لأماكن العمل التقليدية[36]. وقد دعم الاقتصـــاد التشـــاركي هذه الفكرة بحيث تكون المكاتب الساخنة حركة عالمية منتشرة حالبًا في جميع أنحاء العالم.

[34] http://world.kbs.co.kr/service/contents_view.htm?lang=a&board_seq=386521

[35] https://toogoodtogo.org/en

[36] https://www.swissinfo.ch/ara

5. خصائص الاقتصاد التشاركي

يتوفر في نموذج المعاملات التشاركية مجموعة من الخصائص الأساسية التي تجعله قادر على تحقيق مواءمة أفضل لمتطلبات عصر الاقتصاد الرقمي ولمتطلبات متعاملين فيه. ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

5.1. الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد المتاحة

يعمل الاقتصاد القائم على المعاملات التشاركية على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والأصول المتاحة لأصحابها غير القادرين على استخدامها بكامل طاقتها، إما لأن هذه الطاقة تفوق حاجاتهم إليها، أو لعدم امتلاك أصحابها القدرة والمهارة على استغلالها الاستغلال الأفضل. لهذا تمكن المعاملات التشاركية من استخدام فائض الطاقة غير المستغلة بفعالية ... بالإضافة إلى تحقيق عائد منها أيضًا عند تأجيرها ـ عن طريق تشارك منفعة استخدام هذه الموارد الراكدة مع الأخرين، واتاحة إمكانية الوصول لمثل هذه الموارد بسهولة ويسر. ويستطيع هذا النموذج ـــ خلال فترة قصيرة ـــ بهذه الآلية التي تجعل منافع الموارد والأصول غير المستغلة متاح الوصول إليها من الجميع، أن يصل بالموارد والأصول لمرحلة الاستخدام الأمثل، هذه من ناحية. ومن ناحية أخرى، توفر هذه النوعية من المعاملات لمن لا يمتلك التمويل اللازم الذي يمكنه من تملك أصول وموارد يحتاج إليها بشكل مؤقت وعلى فترات متباعدة أن يوظف السيولة المالية المتاحة لديه في التشارك المؤقت على منفعة استخدام موارد وأصول المتاح التشارك على منفعتها، وبالتالي يحقق من خلال هذه المعاملات الاستخدام الأمثل للسيولة المالية المتاحة لديه.

وقد تمثل ملكية بعض الأصول عبء توفير مكان للحفظ والتخزين خاصة بالنسبة للأصول كبيرة الحجم والحاجة إلي استخدامها تكون على فترات متقطعة ومتباعدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة حيازة مثل هذه الأصول إذا كان مكان الحفظ مؤجرًا. أما إذا كان المكان خاص وغير مؤجر، فإن استخدامه بهذا الشكل يترتب عليه تحمل تكلفة الفرصة البدلة نتيجة فقدان المنافع الأخرى لهذا المكان. بيد أن المعاملات التشاركية تتيح إمكانية التخلص من هذا العبء عن طريق اللجوء: إما إلى عرضها للتشارك وتحقيق عائد يغطي تكاليف عبء الحيازة بالنسبة لأصحاب هذه الأصول، أو إلى طلب التشارك على منفعتها لمن لا يمتلك مثل هذه الأصول، والتخلص من تحمل عبء الحيازة، والاقتصار على تحمل تكلفة الاستخدام حسب الحاجة أو الطلب فقط.

وتوفر المعاملات التشـــاركية الوقت الذي يســـتغرقه إنجاز مهمة أو نشـــاط ما مقارنة بالمعاملات التقليدية حيث تتيح المنصات الرقمية التصفح عن بعد والاطلاع ـــــ سواء لجانب الطلب أو جانب العرض ـــ على كل ما يتعلق بالمهمة أو النشاط محل التشارك والبدائل المتاحة والاختيار من بينها وإنهاء الاتفاق خلال لحظات، مع تحديد موعد التنفيذ ونهايته بما لا يؤثر على ســـير خطط وبرامج العمل الأخرى لجميع الأطراف.

5.2. تشغيل العمالة وتوليد دخول إضافية

يترتب على المعاملات التشـاركية زيادة فرص العمل سـواء بشـكل مباشـر في المعاملات التشـاركية نفسـها من خلال زيادة الطلب المؤقت على المهن والوظائف لأداء مهام تشـاركية محددة خلال فترة معينة، أو زيادة الحاجة إلى عمالة في إدارة وتشغيل هذه المعاملات التشاركية في المنصات الرقمية وما إليها. أو بشـكل غير مباشـر نتيجة قدرة المعاملات الشـاركية نفسـها على دفع معدلات الإنتاج إلى الزيادة، والذي يترتب عليه زيادة الطلب على العمالة مع الحاجة إلى زيادة الإنتاج.

والاستعانة بالعمالة الموقتة في المعاملات التشاركية لا يكلف صـاحب العمل غير أجر أداء المهمة محل التشـــارك فقط، بينما في المعاملات التقليدية المرتبطة بالعمالة المنتظمة يلتزم صـــاحب العمل بتحمل حد أدنى من الأجر يسمى في مصـر بناء على قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشـات رقم (148) لسنة 2019 بأجر الاشتراك التأميني الذي يدفع شهريًا بغض النظر عن الأداء الذي يرتبط في معظم الأحيان بالمكافآت والحوافز. علاوة على أعباء إضـــافية يتحملها صـــاحب العمل بصـــفة دورية مثل حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

وتستطيع المعاملات التشاركية كذلك أن تولد دخول وعوائد من موارد وأصـول راكدة لم يكن لها أبدًا أن يتولد منها مثل هذا العائد مالم يتشـارك على منفعة اسـتخدامها أخرون. فكل أصـل غير مسـتغل الاسـتغلال الكامل، يمكن من خلال المعاملات التشـاركية أن يؤجر لاسـتخدامه الاسـتخدام المؤقت من الأخرين مقابل الحصـول على أجر. وبالتالي تمثل هذه العوائد دخول إضـافية تولدت من الحيازة عن طريق التشاركية.

ويُعد تشـغيل الطاقات المعطلة والراكدة للأصـول المتاحة في المجتمع الإضـافة الجوهرية والأسـاسـية للمعاملات التشاركية. فاتساع هذه المعاملات وانتشارها يؤدي في النهاية إلى زيادة تشغيل قدر أكبر

من هذه الطاقات الراكدة في المجتمع. ويستطيع المجتمع من خلال المعاملات التشاركية الاقتراب من تحقيق الاستغلال الكامل للطاقات المتاحة، مما يؤدي إلى الحاجة إلى تخريد واستبدال هذه الاصول في وقت أسرع مقارنة بالأصول الأخرى غير التشاركية، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الطلب على مثل هذه الأصول، وبالتالي زيادة في سرعة دوران رأس المال العامل الخاص بانتاجها، وهو ما يترتب عليه زيادة أكبر في معدلات الإنتاج في القطاعات الأمامية والخلفية مع تنشيط سوق العمل والتجارة ذات الصلة بهذه المنتجات.

6. تحديات ومخاطر الاقتصاد التشاركي

بالرغم من خصائص ومميزات المعاملات التشاركية التي تعود بالنفع على الاقتصاد، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والمخاطر الناتجة عنها، والتي يتطلب من متخذي القرار دراستها ووضع الاستراتجيات اللازمة لمعالجتها أو على الأقل الحد من تأثيراتها. ومنها ما يلي:

6.1. انخفاض معدل الاحتفاظ بالموارد والأصول التشاركية

خضوع أصول معينة للمعاملات التشاركية، وتبادلها بشكل دوري بين الآخرين مع اختلاف عاداتهم وسلوكياتهم، يجعل النظر إلى الأصل التشاركي على أنه ناقل ـــ بشكل أكبر من غيره ـــ للملوثات والجراثيم بمختلف أنواعها وأشكالها ـــــ خاصة في أوقات إنتشار الأوبئة والأمراض كما هو الحال خلال أزمة جائحة كورونا ـــــــ مما يجعل للمعاملات التشاركية أثر بيئي، يدفع مالكي الأصول التشاركية إلى التخلص من هذه الأصول التشاركية، أو استبدالها، أو إعادة بيعها بشكل أسرع مقارنة بغيرها من الأصول بسبب هذا التصور البيئى المأخوذ عن مثل هذه الأصول خاصة من أطراف المعاملات التشاركية.

ويترتب على الأثر البيئي للمعاملات التشاركية ميل المتعاملين في الاقتصاد التشاركي إلى عدم الاستدامة في ممارسة أنشطتهم لفترة طويلة. ويتضح ذلك من ظاهرة انخفاض معدل الاحتفاظ بالاصول التشاركية، وسرعة التخلص منها أو استبدالها أو إعادة بيعها. مع الميل الدائم للانتقال على فترات متباينة للعمل في أنواع مختلفة من الأصول التشاركية. مما يعني ضعف استمرارية العمل الدائم في المعاملات التشاركية الخاصة بأصول تشاركية محددة دون غيرها.

6.2. ضعف الضمانات وارتفاع المخاطر وتنوعها في ظل المعاملات التشاركية

تفتقر حاليًا المعاملات التشاركية لأية ضمانات سواء لطالبي التشارك أو عارضه. فبالنسبة للمعاملات التشاركية الخاصة بالسكن مثلًا، يحتاج طالبي التشارك إلى ما يضمن سلامته وسلامة ذويه خلال فترة الإقامة، بينما يحتاج عارضي التشارك إلى ما يضمن سلامة المكان وسلامة محتوياته من أجهزة وأثاث من سوء الاستخدام.

ونظرًا لأن الاقتصاد التشاركي يقوم على المعاملة التشاركية الواحدة، والتي تحصر العلاقة بين طرفيها في إطار هذه المعاملة، وتنتهي بإنتهائها. فإن مسؤولية صاحب العمل عن العاملين معه تقتصر هي الأخرى على المعاملة الواحدة فقط، وتنتهي أيضًا بإنتهائها. بذلك يفتقر العاملون في الاقتصاد التشاركي لعامل الآمان الوظيفي، الذي يضمن لهم توافر على الأقل تكلفة المعيشة لهم ولأسرهم في حالة عدم وجود معاملات تشاركية يقومون بها.

أما بالنسبة للمخاطر في المعاملات التشاركية مقارنة بالمعاملات التقليدية الأخرى. نجد أن المعاملات التشاركية تزداد فيها المخاطر وتتنوع أيضًا، فهناك خطر عدم تحصيل أجر المعاملات من ناحية، أو عدم الحصول على المنتج (سلعة – خدمة – معلومات – بيانات) ذاته بالرغم من دفع ثمنه من ناحية ثانية، أو التعامل مع عمالة غير مؤهلة تفسد العمل من ناحية ثالثة، أو الوقوع في الغش التجاري من ناحية رابعة ... وما إليه من مخاطر عدم التقنيين القانوني للمعاملات التشاركية.

كذلك أيضًا يزداد خطر التهرب الضريبي في المعاملات التشاركية مقارنة بالمعاملات التقليدية، خاصة في حالة عدم إحكام الرقابة على المعاملات التي يتم إجراءها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وذلك نظرًا لإتمام مثل هذه المعاملات في إطار الاقتصاد الخفي غير الرسمي، ومع تزايد حجم المعاملات التشاركية على حساب المعاملات التقليدية تنخفض حصيلة الضرائب في مجملها، مما يؤثر سلبًا على إيرادات الموازنة العامة للدولة هذا من جانب. ومن جانب أخر، ضعف تأثير السياسات المالية التي تنتهجها الدولة وتستهدف منها علاج الاختلالات الناتجة عن الدورات الاقتصادية من تضخم أو كساد وذلك لعدم قدرتها على الأخذ في الاعتبار حجم وتأثير المعاملات التي يتضمنها الاقتصاد غير الرسمي.

كما أن الاعتماد على المعاملات التشاركية وإنتشارها في الاقتصاد القومي يؤدي إلى انخفاض عدد الأصـــول والمنتجات التي يمتلكها المجتمع مقارنة بالمجتمع الذي يعتمد على المعاملات التقليدية. وذلك نظرًا لأن إنتشار المعاملات التشاركية يقلل من أهمية إمتلاك الأفراد للأصول التشاركية التي يمكنها أن تقدم خدماتها للعديد من الأفراد. علاوة على إنخفاض الانفاق على أعباء الحيازة المتمثلة في نفقات التأمين والصيانة والحفظ والتخزين ... وما إلى ذلك من مصروفات.

6.3. انعدام بدائل التشغيل بالاعتماد التام على التواصل الشبكي

يؤدي اعتماد الاقتصاد التشاركي التام على التواصل الشبكي إلى إمكانية انهيار الاقتصاد التشاركي عند توقف العمل في المنصـــات التي تعتمد عليها المعاملات التشـــاركية. وهذا الاحتمال وإن كان ضـــعيف إلا أنه احتمال وارد. فقد توقفت منصـــات التواصـــل الاجتماعي الفيس بوك ووأتســـاب وإنستجرام وماسنجر لمدة تزيد عن ست ساعات في الرابع من شهر أكتوبر الحالي (2021) مما تسبب في خسارة الاقتصاد العالمي بما يقرب من (160) مليون دولارًا عن كل ساعة توقف بحسب "آلية حســـاب تكلفة التوقف عن الخدمة" (Cost of Shutdown Tool) وأضـــافت الشـــركة في موقعها على الانترنت أن خسائر الاقتصاد العالمي قد تصل الى أكثر من مليار دولار. وتستخدم نت بلوكس لقياس "تكلفة التوقف عن الخدمة" مؤشرات من البنك الدولي واتحاد الاتصالات العالمي (ITU)ويوروســتات ومركز الاحصـــاءات الامريكي (U.S Census) لقياس الأثر الاقتصـــادي المترتب عن توقف الخدمة وتعطل بيانات الهاتف المحمول وقيود التطبيقات.

7. السياسات الواجبة لتعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر

يُعد الاقتصـاد القائم على المعاملات التشـاركية حقيقة فرضـت وجودها بحكم التطورات التكنولوجية المعاصرة، ويحتاج إلى تضافر كافة الجهود الممكنة ـــــــ سواء من الدولة أو القطاع الخاص أو القطاع المدني المعروف بالقطاع الثالث، والمتمثل في الجمعيات ومؤسسات العمل الأهلية ـــــــ لتعظيم مكتسـبات هذه المعاملات المسـتحدثة، وآثارها الإيجابية، والحد من مضـارها السـلبية على الاقتصاد القومي. هذه الجهود قادرة في تضافرها على بناء الأليات والمتطلبات اللازمة لتيسير سبل نجاح وإرساء وتطبيق المعاملات التشاركية، وتضمينها الاقتصاد القومي بما يحقق المنافع المرجوة منها. ومن بين أهم هذه المجهودات المطلوبة ما يلي:-

7.1. اعتراف الدولة بالمعاملات التشاركية

يتعين اعتراف الدولة بالمساحة التي أخذتها المعاملات التشاركية في الاقتصاد القومي والتي وإن كانت ضئيلة إلا أنها مؤهلة أن تزيد وتتسع بشكلٍ كبير في الفترة القادمة. وأن تجعل المعاملات التشاركية حاضرة دائمًا في بؤرة الاهتمام، عند إعداد وصياغة العناصر التي تكون ذات الصلة بالمعاملات التشاركية في الخطط الاستراتيجية المستقبلية للدولة وذلك بتضمين هذه الخطط خطوات رئيسية تستهدف دمج أليات الاقتصاد التشاركي وعوامل نجاحه، وإتساعه افقيًا بإنتشاره، ونموه رأسيًا بتطورهِ وارتقاءه، وجعله من ضمن عوامل تحقيق ونجاح التنمية المستدامة للاقتصاد القومي. خاصة وأن قوام المعاملات التشاركية وأليات عملها يمثل التطبيق المباشر لهدف وغاية الاستغلال الأفضل أو الأمثل للموارد والأصول المتاحة. وهو في نفس الوقت، أحد أهم أهداف وغايات التنمية وطلب استدامتها.

7.2. تقنين وتنظيم الاقتصاد التشاركي

يتطلب من الدولة وضع خطة تشريعية متكاملة لتقنين وتنظيم الاقتصاد التشاركي، وذلك حتى يجعل منه هذا التنظيم، وذلك التقنين في المقام الأول اقتصاد قائم على معاملات معلنة جملة وتفصيلًا، وبالتالي معاملات مدمجة في الاقتصاد الرسمي. حيث تُعد المعاملات التشاركية من أكثر المعاملات الاقتصادية احتياجًا بداية من المراحل الأولى لتطبيقاها والتعامل بواسطتها، ومرورًا بمراحل التوسع في استخدام والانتشار والتغلغل في مفاصل الاقتصاد القومي؛ إلى بناء منظومة متكاملة من التشريعات واللوائح والاجراءات ... وما إلى ذلك، علاوة على توفير بيئة مواتية لعوامل أساسية لازمة لتحقيق الغاية من هذه المنظومة نفسها، هذه العوامل تتمثل في جدية التطبيق ونفاذه وعدالته من ناحية، وإدراك المتعاملين في الاقتصاد التشاركي ووعيهم بالأليات السليمة لكيفية مباشرة المعاملات التشاركية طبقًا لهذه المنظومة القانونية، وتفاصيلها والثقة فيها من ناحية أخرى.

ومن بين الجوانب الهامة التي يتعين للمنظومة القانونية للمعاملات التشاركية أن تغطيها بشكل كبير ما يلي:

- تحديد الجوانب الرئيسية لمفهوم المعاملات التشاركية، والمفاهيم الجديدة ذات الصلة، والمفاهيم المستقرة التي تحتاج لتحديث بما يتوائم ومفاهيم الاقتصاد التشاركي. كذلك تفسير الفلسفة من

وراء العمل بالمنظومة القانونية للمعاملات التشاركية، وتشجيع نشرها، ومستوياتها وأنواعها المختلفة.

- الصفات والخصائص والمعايير التي على أساسها توصف معاملات معينة بأنها معاملات تشاركية، وتميزها وتفصلها عن غيرها من المعاملات الأخرى.
- الاجراءات الواجب الالتزام والاخذ بخطواتها لتحقيق صحة وسلامة هذه المعاملات.
- تعديل قانون التجارة بتضمينه نوع جديد من الشركات تقوم على المعاملات التشاركية وتعميقها بأن تكون هناك شركات تستأجر الموارد والأصول من أصحابها لفترة تقوم خلالها بإعادة تأهيلها بشكل مناسب لإعادة تأجيرها لمستخدمين أخرين ثم إعادتها مرة أخرى لأصحابها.
- أليات وخطوات تسجيل المعاملات رسميًا لوضعها تحت مظلة ورقابة الدولة.
- تحديد وتفصيل الحقوق والواجبات التي يتعين المحافظة عليها لصالح مختلف أطراف المعاملات التشاركية بما فيها الدولة.
- الضمانات المتعددة والمتنوعة التي يتعين توفيرها لأطراف هذه المعاملات.
- المخالفات ودرجاتها وما يترتب عليها من عقوبات مناسبة

وغيرها من الجوانب والمتطلبات والأليات والاجراءات التي يتعين أن تغطيها المنظومة القانونية.

وتعود أهمية هذه المنظومة القانونية إلى أن أليات واجراءات المعاملات في الاقتصاد التشاركي إن لم تنضبط قانونيًا؛ فإنها من أكثر المعاملات عُرضة لعمليات النصب والاحتيال، نظرًا لاعتمادها الأساسي على عامل الثقة، الذي يجب أن يتوفر بين أطراف متعددة لا يربط فيما بينهم في الغالب سوى التواصل الشبكي، الذي من الوارد أن يحدث من خلال حسابات وهمية مضلِلة تحتاج إلى مجهود أمني واجراءات معقدة للتحقق من أصحابها.

علاوة على أن الجانب الثاني للمعاملات التشاركية يقوم على تسوية المعاملات المالية بالوسائل التكنولوجية، التي تقوم على وسائل الدفع الالكتروني أو الرقمي غير النقدي وهذه الخصائص تُسهل إمكانية التخفي، بالاضافة إلى العمل في الاقتصاد الرقمي الخفي أو غير الرسمي بعيدًا عن مظلة الدولة وسجلاتها الرسمية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، عرضة للاختراق من عناصر فاسدة لجوانب منظومة المعاملات التشاركية، مما يُنفر بعض الأفراد من هذه المعاملات التشـاركية، التي قد تعرضـهم لعمليات النصـب والاحتيال وضياع الحقوق، ما لم يكن هناك ما يضمن لهؤلاء سلامة المعاملات وحمايتهم هم وأموالهم. والذين يجدون ضـالتهم في اهتمام الدولة بالاقتصـاد التشـاركي، وبحقوق وواجبات المتعاملين فيه من خلال سعي الدولة لتنظيم وتقنين المعاملات التشاركية.

وبالإضافة إلى الأهمية الحالية للتقنين القانوني للمعاملات التشاركية، هناك أهمية مستقبلية لضرورة البدء من الآن في وضـع هذا التقنين القانوني بالتزامن مع تدخلات أليات الأمن السـيبراني لمعالجة المعاملات التشـاركية وجعلها في بؤرة اهتمام متخذي القرار. وذلك نظرًا لأنه من المتوقع أن تزداد أهمية وحجم المعاملات التشـاركية في المسـتقبل، مما يترتب عليه تغيير جذري في شـكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي من الممكن أن تكون منافسًا ــ وليس بديلًا ــ قويًا للمعاملات الأخرى التقليدية خاصة تلك التي تقوم على الفكر الرأسمالي القائم بدوره على المنفعة الفردية.

وهو ما يترتب عليه أن تستميل المعاملات التشاركية مع اتساعها وتزايد أرباحها العاملين في الويب المظلم (Dark Web)، الذي يسـمح بالتعامل على الشـبكة العنكبوتية بخصـوصـية فائقة، ومن خلال تقنيات لا يمكن من خلالها الكشـف عن الهوية أو اقتفاء الأثر الرقمي. وتكمن الخطورة في ذلك من إمكانية أن يزداد حجم الاقتصاد الخفي Hidden Economy أو غير الرسمي ــ الذي لا تخضع المعاملات فيه لمراقبة الدولة وغير متضمنة في الناتج القومي، ولا تحاسب بالتالي ضريبيًا، مما يفقد الدولة حصـيلة متزايدة من الإيرادات، وغيرها من المضـار المتولدة من الاقتصـاد غير النظامي.

7.3. تشجيع المعاملات التشاركية

وضـع الحوافز التنشـيطية وفقًا لمعايير معينة لتشـجيع المعاملات التشـاركية الرسمية وانتشـارها في المجتمع بين الأفراد ومؤسـسـات القطاع الخاص والأهلي، بالإضـافة إلى القطاع المملوك للدولة. والتي تتمثل في العديد من المحفزات منها ما يلي:

- ضمان الدولة للمعاملات التشاركية.

- تسهيل وتبسيط إجراءات تسجيل المعاملات التشاركية، وإتاحة إنهاء إجراءاتها الرسمية رقميًا بدون التقيد بحيز جغرافي معين.
- تحصيل رسوم منخفضة عند تسجيل المعاملات التشاركية، ويفضل تقديمها في البداية ولفترة معينة مجانًا.
- تخفيض الضريبة على الأرباح المتولدة من المعاملات التشاركية مقارنة بالمعاملات التقليدية.
- إتاحة قروض ميسرة لدعم الشركات الجديدة التشاركية، التي يمكن أن يأتي بها الاقتصاد التشاركي

7.4. دخول مؤسسات الدولة طرف في معاملات تشاركية

يُعد وضع استراتيجية تستهدف دخول مؤسسات الدولة من قطاعات اقتصادية متنوعة طرف في معاملات تشاركية متنوعة مع الأفراد أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث أحد أهم عوامل بناء ثقة الأفراد والمؤسسات والمجتمع بأكمله في الاقتصاد التشاركي، وإزالة الحواجز خاصة النفسية منها التي تعوق مشاركتهم فيه. وذلك لثقتهم في أن مؤسسات الدولة تعمل من خلال قوانين ولوائح وإجراءات تضمن لها سلامة المعاملات من جوانبها المختلفة القانونية والمالية والإدارية. وبالتالي، يحقق قيام معاملات تشاركية بين الدولة متمثلة في مؤسساتها التي يمكن أن تقوم بمثل هذه المعاملات والأفراد والقطاعات الأخرى غير الحكومية العديد من الغايات منها:

- ثقة أفراد المجتمع والمؤسسات غير الحكومية في الاقتصاد التشاركي باعتبار الدولة أحد المتعاملين فيه، وبالتالي الضامنة بشكل ضمني له. وهو ما يُعد محفز ومشجع لأفراد المجتمع والمؤسسات الخاصة والأهلية على ارتياد الاقتصاد التشاركي، والدخول في معاملات تشاركية فيما بينهم أو بينهم وبين مؤسسات حكومية، مما يسرع من نمو وانتشار واتساع مساحة المعاملات التشاركية في المجتمع. وبالتالي، تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد والأصول المتاحة في الاقتصاد القومي عن طريق استغلال الطاقات الفائضة أو العاطلة من هذه الموارد والأصول وإتاحة عدد كبير من فرص العمل.
- تخفيف العبء على الموازنة العام للدولة نتيجة تخفيض أو تصفير التكاليف الثابتة التي تتحملها الموازنة العامة نتيجة المعاملات التقليدية غير التشاركية. مثلما يحدث عند توظيف عمالة بدوام كامل، بينما الحاجة إليها متقطعة وحسب الطلب، وهو ما يجعل موازنة الدولة تتحمل في المعاملات القائمة على الحيازة ـــــ التقليدية غير التشاركية ـــــ أعباء الإجازات

بأنواعها والتأمين الاجتماعي والصحي ... وما إلى ذلك من أعباء والتزامات تفوق في جملتها العائد من هذه العمالة، خاصة إذا ما كانت إنتاجية هذه العمالة منخفضة. بينما في ظل المعاملات التشاركية تتحمل موازنة الدولة فقط تكلفة التشغيل المتغيرة.

- تحقيق عائد من الأصول غير المستخدمة المملوكة لمؤسسات الدولة، والراكدة مكانها لعدم دوام الحاجة إليها، بل تقتصر الحاجة إليها على فترات متباعدة أو موسمية أو حتى شهرية أو أسبوعية. أو تلك المعطل استخدامها، والمكدس بها المخازن العمومية نتيجة عدم الحاجة إليها، وعدم القدرة على استخدامها أو استثمارها لسبب أو لأخر في ظل المعاملات القائمة على الحيازة ــ التقليدية غير التشاركية ــ ومآل هذه الأصول إلى التقادم والتخريد. بينما تتيح المعاملات التشاركية فرصة استغلال هذه الموارد والأصول الفائضة عن حاجة استخدام مالكيها من مؤسسات وأجهزة الدولة. بل وتوليد عائد يغطي تكلفة حيازتها ويحقق أيضًا ريع من التشارك عليها مع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية.

7.5. إنشاء وحدات إدارية حكومية للمعاملات التشاركية

يتعين إنشاء وحدات إدارية للمعاملات التشاركية في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تمكَّن طبيعة عملها ومواردها وأصولها إمكانية التشارك عليها مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة قطاع الأعمال العام والمسؤولة عن الشركات القابضة التي يمكن حسب طبية عمل مثل هذه المؤسسات العامة أن يناط بها ممارسة أعمال تشاركية مع أفراد ومؤسسات غير حكومية، وأن تُمنح كافة الصلاحيات لإدارة مثل هذه الأعمال بنظام الإدارة اللامركزية التي تناسب طبية عمل المؤسسات غير الحكومية سواء كانوا أفراد أو شركات. على أن تخضع هذه الوحدات الإدارية للمتابعة الدورية مع تحدد فترة زمنية للتقييم وقياس النتائج والأثر، بغرض اتخاذ خطوات نحو تعميم إنشاء وإضافة وحدة لإدارة المعاملات التشاركية في الهيكل الإداري بمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية التي يمكن أن تحقق فيها هذه الوحدات الإدارية النتائج المطلوبة منها بكفاءة وفعالية.

ومن بين المعاملات التشاركية التي يمكن أن تكون المؤسسات العامة طرف فيها استغلال المباني المدرسية لتشارك الأفراد والقطاع الخاص في طاقاتها الفائضة خاصة خلال العطلات والإجازات الصيفية لعمل الحفلات والمباريات والأندية الصيفية، وإقامة الندوات والمؤتمرات وقاعات التدريب والاستضافة للمسافرين، وحتى إقامة المكاتب الإدارية المؤقتة. كذلك الاستعانة بالعمالة المدربة من غير المعينين في الجهاز الإداري للدولة للعمل بعض الوقت في المصالح والهيئات العامة لتغطية

العجز في القوى العاملة، وكذلك تشـــارك منشـــآت القطاع الخاص لخبرات العمالة المعينة طرف الدولة لبعض الوقت لأخذ الاستشارات والمشورة.

7.6. تبني القطاع الثالث للمعاملات التشاركية باعتبارها نهج تنموي

تبني الجمعيات ومؤسـسـات العمل الأهلي التشـاركية باعتبارها نهج تنموي مبتكر مؤثر اجتماعيًا واقتصـاديًا؛ قادر على تحقيق التنمية التي تبتغيها بما ينعكس على رؤيتها ورسـالتها في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. مما يجعلها تقود حملات ترويجية وأنشـطة تطوعية لرفع مسـتوى الوعي بأهمية ودور ومميزات نهج التشاركية التنموي باعتباره سلوك اقتصادي من نتائجه تحقيق التضافر الاجتماعي من جانب، والتكامل الاقتصادي من جانب أخر بين أبناء المجتمع، حيث أن التشاركية تتيح استغلال الطاقات الفائضة من الموارد والأصول المتاحة عند أفراد القطاع العائلي. وذلك عن طريق مشاركة هذه الموارد والأصول مع الأخرين (التكامل الاقتصادي) مقابل الحصول على مبلغ من المال يوفر مصدر دخل إضافي (تضافر اجتماعي) للأسرة المالكة أو صاحبة الحيازة. وعلى الجانب الأخر، يتيح نهج التشاركية التنموي الاستفادة من الطاقات الفائضة لموارد وأصول الأخرين (تضافر اجتماعي) عند الحاجة إليها، وتحمل تكلفة بسيطة متمثلة في تكلفة الاستخدام المؤقت فقط (التكامل الاقتصادي) بدلًا من تحمل تكلفة كبيرة متمثلة في تكلفة حيازة مثل هذه الموارد والأصول.

وهو ما يتطلب من الجمعيات ومؤسسات العمل الأهلي تنفيذ برامج ومشاريع تنموية تستكمل مسيرة تبني هذه المنظمات نهج التشـاركية، والدعوة وكسـب تأييد الرأي العام المحلي لها، عن طريق رفع مستوى الوعي المجتمعي بها؛ حيث تستهدف من خلال هذه البرامج والمشاريع التنموية بناء قدرات المجتمعات المحلية لتقبل عمليًا المعاملات التشـــاركية جنبًا إلى جنب المعاملات التقليدية غير التشـاركية، بالإضـافة إلى تقديم دراسـات الجدوى المالية والفنية والخدمات الاسـتشـارية والتدريبية اللازمة لدعم إنشـاء منشـآت صـغيرة الحجم، وأخرى منتاهية الصـغر تعمل في مجال الاقتصـاد التشاركي. علاوة على توفير القروض الميسرة لمن لا يمتلك المتطلبات المالية الكاملة للبدء في مثل هذه المشروعات.

ويُعد الدور الذي تلعبه الجمعيات ومؤسـسـات المجتمع المدني من الأهمية التي تجعله يأتي في مقدمة الأدوار التي تسـتهدف نشـر المعاملات التشـاركية. حيث يتميز القطاع الثالث بقدرته الفائقة على الترويج وكسـب تأييد المجتمعات للأفكار والمبادئ والسـلوكيات التنموية التي يروج لها، نظرًا

للعلاقات التي يبنيها هذا القطاع في المجتمعات التي يعمل فيها، والاختلاط والمعايشـــة والترابط والحميمية بين فرق العمل لديه وأهالي هذه المجتمعات، علاوة على معرفته الجيدة بمعيشـــة وســلوكيات أبناء هذه المجتمعات وتفصــيل الحياة فيها، وأنماطها المتنوعة، والمبنية على دراســته التفصـيلة المسـتمرة والمتراكمة طيلة سـنوات العمل فيها. وهو ما يجعل هذه المجتمعات أكثر مرونة في تقبل التشـاركية والثقة في المعاملات القائمة عليها من الجمعيات ومؤسـسـات العمل الأهلية عن غيرها من المؤسسات.

أهم النتائج

- بروز نوع من المنظمات في مجتمع المال والأعمال يمكن أن يطلق عليها المنظمات التخيلية أو الافتراضية Virtual organization وهي سلالة جديدة من المنظمات التي تعمل في بيئة العمل البديلة المعروفة ببيئة الواقع الافتراضي القائم على البتات Bits والومضات الإلكترونية (وجود فعلي لكنه غير مجسم للعين المجردة)، وتؤسس هذه السلالة من المنظمات في الواقع الافتراضي بواسطة المعالجة الرقمية، ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعتمد عليها أيضًا في تحقيق التواصل بين العاملين فيها الذين لا يجمعهم بمناسبة هذا العمل إطار مكاني محدد في بيئة الواقع الفعلي المجسم ثلاثي الأبعاد، ولكنهم موزعين ومتباعدين جغرافيًا يمارسون عملهم بالمشاركة الشبكية للبيانات والمعلومات لإنجاز أعمال المنظمة ومعاملاتها لتحقيق النتائج المرغوب فيها. هذه المنظمات قد تكون منظمات دائمة أو مؤقتة لغرض معين تنتهي بانتهاء إنجازه، كما أنها تدار من خلال هرم إلكتروني وعضويتها ديناميكية مرنة.
- دَعَّمَ انتشار سلالة المنظمات الافتراضية بروز الاقتصاد التشاركي وانتشاره في العديد من قطاعات الاقتصاد القومي كونه متوافقًا مع طبيعة عمل المنظمة الافتراضية، وفي نفس الوقت يحقق الكثير من المميزات لمختلف أطراف المعاملات التشاركية، وفي مقدمتها الاستغلال الأمثل للطاقات الراكدة للموارد والأصول المتاحة، كذلك أيضًا توفير فرص العمل، توليد دخول إضافية ... وغيرها من المميزات. وفي نفس الوقت، يُجنب الأطراف المعنية المساوئ التي تتسم بها المعاملات والمنظمات التقليدية.
- تُعد مقاربة الاقتصاد التشاركي نموذجًا مؤهلًا للجمع بين مميزات وخصائص النظم الاقتصادية الرئيسية التقليدية المتمثلة في الرأسمالية والاشتراكية، وفي نفس الوقت للتغلب على العديد من سلبياتها، فقد حافظ النظام التشاركي على حق الملكية الخاصة وأقر به، وفي نفس الوقت، ابتكر آلية التشارك على هذه الملكية، وقد أبرزت هذه الآلية ثلاثة مفاهيم كما يلي:-
  - "**إمكانية الوصول**" تعبيرًا عن إتاحة فرصة الحصول على الموارد والأصول وحيازتها لاستخدامها لفِترة بدون شرط امتلاكها، وهو التعبير المرادف لمفهوم "**استعارة الملكية أو الحيازة**".
  - "**التجربة المؤقتة**" تعبيرًا عن إشباع الحاجات والرغبات بوسائل لا يمنع أن تكون متغيرة ومتنوعة في كل مرة، طالما النموذج التشاركي يمكّن المستهلكين من الوصول في كل مرة لوسائل إشباع مختلفة.

- "**استعادة الملكية**" تعبيرًا عن استرداد العاملون لحسابهم الخاص للموارد والأصول التي استعارها المستهلكون منهم للتشارك عليها. وهو التعبير المقابل لمفهوم "**استعارة الملكية أو الحيازة**". ومفهوم استعادة الملكية يؤكد على حق الملكية الخاصة، وأن التشارك منصب على منفعة استخدام أو استئجار السعة الزائدة أو فائض الطاقة المعطلة، وليس على ملكية هذه الموارد والأصول.

- أعطى الاقتصاد التشاركي لمفهوم الملكية الخاصة ثلاثة أبعاد إضافية بجوار البُعد التقليدي المتعارف عليه في الفكر الاقتصادي الرأسمالي. حيث نجد أن الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي يمكن أن تكون "ملكية خاصة فردية"، ويقصد بها امتلاك شخص واحد أصل مع السماح للآخرين بإمكانية استخدامه من خلال المعاملات التشاركية. أو أن تكون "ملكية خاصة تشاركية"، ويقصد بها أن يمتلك مجموعة أشخاص أصل واحد مع إمكانية وصول جميع الملاك الجزئيين الأخرين لاستخدام هذا الأصل بأكمله. كما أن الملكية يمكن أن تكون "ملكية تجارية"، ويقصد بها الملكية التي يتم التشارك عليها لفترة زمنية معينة مقابل مبلغ من المال، هذا المبلغ يمثل عائد الملكية بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص أو المُلاك التشاركيين، وفي نفس الوقت يمثل تكلفة الاستخدام بالنسبة للمستهلكين التشاركيين.

- يمكن تصنيف قطاعات الاقتصاد التشاركي بناء على أكثر الأنشطة الاقتصادية التي انتشرت فيها المعاملات التشاركية، بالإضافة إلى طبيعة هذه الأنشطة التي تناسب آليات عمل هذه المعاملات إلى ستة قطاعات أساسية ـــــــ والمؤهلة أن يزداد عددها في الفترات القادمة مع التطورات التقنية الرقمية المتلاحقة القادرة على استيعاب أنشطة اقتصادية أخرى ـ كما يلي:
  - النقل والمواصلات التشاركية
  - التسكين والضيافة التشاركية
  - التمويل التشاركي
  - خدمة الملابس التشاركية
  - الطهي وتجهيز الأطعمة التشاركية
  - المكاتب الساخنة

- تمثل المعاملات التشاركية منافسًا قويًا للمعاملات التقليدية خلال الفترة الحالية ولعقود قادمة، لما تقدمه من مميزات فارقة عن المعاملات التقليدية، ومع التطورات التقنية الرقمية المتلاحقة

من المرشح أن تستحوز المعاملات التشاركية على نسبة أكبر من الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي. بيد أنه من المستبعد أن يكون الاقتصاد التشاركي في حد ذاته بديلًا كاملًا للاقتصاد التقليدي للعديد من الأسباب لعل من أهمها الميل الطبيعي عند البشر نحو الملكية الخاصة، مما يجعل البعض يرفض التشاركية على موارده وما يمتلكه من أصول. كذلك ميل البعض نحو الخصوصية ورفض مستخدمات الآخرين خاصة فيما يتعلق بأنشطة التسكين والضيافة وخدمة الملابس ... وما إلى ذلك.

أهم التوصيات

- يتعين دراسة الاقتصاد القومي المصري بهدف تقدير حجم المعاملات التشاركية فيه وتصنيفها قطاعيًا حتى يتسنى وضع الخطط والسياسات والإجراءات الكافية واللازمة لتعزيز توطين المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري من ناجية، ودعم ايجابياته ونشرها بين أفراد المجتمع المصري من ناحية أخرى، والعمل على معالجة التحديات التي تواجه انتشاره وتطبيقه والحد من المخاطر المترتبة عليه من ناحية ثالثة.

- تحفيذ الجامعات والأكاديميات ومراكز البحوث العلمية للعمل على صياغة الرؤى حول مقاربة المنظمات الافتراضية، ودورها في بروز ودعم الاقتصاد التشاركي، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بتخصيص دراسات مستقلة لتأصيل اقتصاديات التشارك، وبهدف اكتشاف القوانين والمبادئ والقواعد العلمية الأساسية التي تحكم آليات عمل مثل هذه المعاملات، وتلك المنظمات بما يمَّكن من وضع النظريات العلمية لتفسير وحل المعضلات المرتبطة بهما، والخطط والسياسات والإجراءات الواجبة الاتباع لإدارتهما بشكل أمثل لتحقيق أغراضهما وأهدافهما.

- يتعين الاهتمام في المجتمع المصري بالتقنيات الرقمية فائقة التطور ومواكبتها، والتي تمثل عماد الاقتصاد التشاركي سواء على مستوى التعليم والتدريب، أو على مستوى التطبيق والتجهيز لتهيئة الظروف المواتية لنمو وانتشار وتطور المعاملات التشاركية في مصر، وذلك لأن ترقية التقنيات الرقمية المتوافقة مع المنتشر في أغلب دول العالم خاصة في تجهيزات وتقنيات التواصل الشبكي والإمدادات اللوجستية بما فيها تقنيات الدفع الإلكتروني هو المحك في تعضيض مجتمع الاقتصاد التشاركي.

- يتعين البحث عن معالجة تقنية لمعضلة الاعتماد التام في المعاملات التشاركية على التواصل الشبكي. نظرًا لأن هذا الاعتماد الوحيد يهدد بإمكانية انهيار الاقتصاد التشاركي عند توقف العمل في المنصات التي تعتمد عليها المعاملات التشاركية. وهذا الاحتمال وإن كان ضعيف إلا أنه احتمال وارد، وهو ما يضع تحدي للبحث عن آلية بديلة ـــــ حتى وإن كانت مؤقتة، والحاجة إليها قد تكون ضعيفة ولفترات قصيرة ـــــ تمكن من إتمام المعاملات التشاركية حال التوقف المؤقت لتقنيات التواصل الشبكي.

- يتعين توفير تغطية تأمينية للعاملين بصيغة ملائمة لطبيعة المعاملات التشاركية. حيث يحتاج العاملون في مجال المعاملات التشاركية إلى الشعور بالأمن الوظيفي الذي لا توفره المعاملات

التشـــاركية في صـــياغتها الحالية. حيث أن أغلب العاملين في مثل هذه المعاملات يعملون بشكل أساسي في قطاعات الاقتصاد التقليدي مما يجعلهم في آمان من الناحية الوظيفية. بينما عملهم التشاركي نابع من هدف توليد دخول إضافية. واستمرار الوضع على ما هو عليه يحد من تطور ونمو المعاملات التشاركية. لأن الوضع بهذه الصورة لا يسمح بوجود عمالة تشاركية خالصة مما يهدد مستقبل المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري.

- توفير الضمانات الحكومية اللازمة لحفظ الحقوق والواجبات بين أطراف المعاملات التشاركية سواء العاملون لحسابهم الخاص أو المستهلكون أو المنصات الرقمية في السوق التشاركية سواء المحلية منها عن طريق سن القوانين واللوائح التنظيمية ووضع القواعد والسياسات والإجراءات، أو العالمية عن طريق عقد البروتوكولات الدولية لتوفير مثل هذه الضمانات، مع تغليظ العقوبات على كل من يتعمد الإخلال بقواعد واشتراطات اللعبة التشاركية.
- يتعين رفع الوعي بطريقة منهجية بين أفراد المجتمع المصـــري بأهمية الدخول في معاملات تشـــاركية، ومدى الفوائد والعوائد التي يمكن جنيها من مثل هذه المعاملات ســـواء بالنســـبة للعاملين لحسابهم الخاص Self-employed أصحاب الحيازة ملاك الموارد والأصول التي يتم عرضها في المنصات الرقمية للتشارك عليها، أو بالنسبة للمستهلكين Consumers الذي يطلبون من المنصـــات الرقمية الموارد والأصـــول لإشـــباع حاجاتهم ورغباتهم، هذا من ناحية. وبأساليب وطرق حفظ الحقوق عند الدخول في مثل هذه المعاملات من ناحية أخرى.

المراجع

- إسلام جمال الدين شوقي، ألوان الاقتصاد العشرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 2020
- دعاء سمير، الاقتصاد التشاركي وأثره على السياحة في مصر، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، جامعة الفيوم، المجلد (11)، العدد (1/3)، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي العاشر للسياحة والضيافة، شرم الشيخ، 8-11 فبراير 2017
- Felson, Marcus, Structure and Collaborative Consumption: A Routine Activity Approach, American Behavioral Scientist, 1978
- Juliet B. Schor and William Attwood-Charles, The sharing Economy-labor. Inequality and Social Connection on for-profit platforms, Wiley, Schor and Attwood-Charles, April 2017
- Rachel Botsman and Roo Rogers, what's mine is yours: how collaborative consumption is changing the way we live, Collins London, 2011
- Rachel Botsman, The Sharing Economy lacks a Shared Definition, Fast Company, No. (21), 2013
- Rizk, Nagla, A Glimpse into the Sharing Economy: An Analysis of Uber Driver-Partners in Egypt (February 22, 2017). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2946083
- Stéphanie Nguyen and Sylvie Llosa, On the difficulty to define the Sharing Economy and Collaborative Consumption – Literature review and proposing a different approach with the introduction of Collaborative Services, HAL, 6 Dec 2018
- Tawanna R. Dillahunt; Xinyi Wang; Earnest Wheeler; Hao Fei Cheng; Brent Hecht; and Haiyi Zhu: The Sharing Economy in Computing: A Systematic Literature Review, Proc, ACM Hum. -Comput. Interact, Vol. (1), No. (2), Article (38), November 2017.
- https://www.almrsal.com/post/933743
- https://www.almrsal.com/post/933743

- https://al-ain.com/article/sharing-economy-china
- http://arabic.china.org.cn/txt/2018-06/27/content_53659543.htm
- http://world.kbs.co.kr/service/contents_view.htm?lang=a&board_seq=386521
- https://toogoodtogo.org/en
- https://www.ted.com/speakers/lisa_gansky
- https://www.wamda.com/ar/2019/06/sustainable-style-rise-circular-fashion-arabic
- http://arabic.china.org.cn/china/node_7250587.htm
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%B1
- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1340341
- http://arabic.china.org.cn/txt/2018-06/27/content_53659543.htm
- https://www.wamda.com/ar/2019/06/sustainable-style-rise-circular-fashion-arabic
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9
- https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2021/9/5/2084428/-%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1
- https://egyresmag.com/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7

%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%9F/

- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1_%D8%A8%D9%8A_%D8%A5%D9%86_%D8%A8%D9%8A

challenges and reducing its risks so that it can contribute strongly to advancing the sustainable development that Egypt aims to achieve.

Key words

The Egyptian Sharing Economy - Shared consumption - Peer to Peer Economy - – Pay as you go economy –Peer to peer lending

Abstract

Strengthening the sharing economy in Egypt: Analyze and evaluate its advantages, challenges and risks

The highly advanced digital technological developments led to the emergence of transactions that shaped the features of a new economic model that is different from the rules of the game in the known economic systems, whether capitalism or socialism. This has spread in most countries of the world, including Egypt, in what is known as the sharing economy. This is based on the idea of sharing privately owned resources and assets, which are used by their owners at less than their possible capacity by making them available to others during periods of non-use by their owners.

Nearly two decades after the emergence of such transactions, it is expected that it will either reformulate the currently prevailing economic model known as globalization in a way that supports its positives, reduce its contradictions and negatives, or presents an alternative model that fulfills the requirements of a decent life for countries and their peoples.

Therefore, the current paper seeks to shed light on the concept of the sharing economy and its components, its activities and sectors, its challenges and risks. With the aim of drawing attention to the role and importance of this promising model on the one hand, and on the other hand, calling for an individual to have more space to study it, and to deepen research in it to derive its laws and principles that govern the mechanisms of its work, and on the third hand, put forward some policies aimed at enhancing the positive aspects of participatory transactions in the Egyptian economy. Facing its

Policy Paper Series
in
Planning and Sustainable Development

The Institute of National Planning adopts, as a national house of expertise, and as a think-tank for all state agencies and institutions in general and the Ministry of Planning and Economic Development in particular, issuing this series of policy papers in the fields of planning and sustainable development, as a scientific and practical initiative that aims to study the immediate and urgent issues that arise on the scene in various aspects, and assessing its effects and repercussions on the Egyptian economy, by analyzing the different dimensions of the issue under study, and proposing alternatives to different policies by INP experts and specialists in order to support policy and decision-makers.

The rapid and successive developments that the world is witnessing in the various developmental fields, political, economic, social, technological, environmental, cultural, and others, have led to more entanglement and complexity in the development process and the achievement of its goals, therefore, it requires continuous monitoring of all developments taking place, and to study the latest developments or variables at all global, regional and local levels, which necessitates a reconsideration of the various sustainable development issues and their priorities, and the need may arise to reformulate development strategies and policies in proportion to what is constantly imposed by the new, constantly changing reality. This could be provided by the current series of policy papers.

In this respect, I extend my sincere thanks and appreciation to H.E Prof. Dr. Hala El Said, Minister of Planning and Economic Development, Chairman of the Institute's Board of Directors and all members of the Board of Directors, for their continuous support to all the activities and products of the scientific institute. I also extend my sincere thanks and appreciation to all members of the scientific board for preparing the papers of this series, which are subject to review and audit by the institute's specialized scientific centers, with all hope for a bright tomorrow that carries all the best for our country.

Prof. Alaa Zahran
President of the Institute of National Planning

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Policy Paper Series

in

Planning and Sustainable Development

14

Strengthening the Sharing Economy in Egypt: Analyze and Evaluate its Advantages, Challenges and Risks

Prof. Muharram Al-Haddad

Planning Methods Center

Mr. Tharef Gid

Raie Misr Organization

INP Issue no (14), February 2022